الاتجاهات المستقبلية للفكر التربوي في مصر
رؤية نقدية لقضايا التحول المعرفي في الفكر والتطبيق

د / دعاء حمدي محمود مصطفى الشريف
أستاذ مساعد بقسم أصول التربية كليه التربية جامعة حلوان

• **المستخلص** :

يتخذ الفكر التربوي المعاصر في المجتمع المصري أبعاد أكثر إشكالية خاصة في ظل التحول التاريخي الحالي داخليا وخارجيا، حيث يواجه الفكر التربوي العديد من الأزمات والتحديات، هذه التحديات لا تقتصر فقط على مشكلات الفقر والبطالة والأمية وتسارع التغيرات التكنولوجية وغيرها ؛ وإنما يمثل الفهم والوعي الصحيح أهم التحديات التي تواجه الفكر التربوي وتضعه أمام مسؤوليات جسيمة في القيام بدوره لإيجاد تربية نابعة من طبيعة وثقافة الإنسان المصري وقادرة على التأثير الإيجابي العميق فيه ليستعيد ثقته بنفسه وإرادته ويصبح قادرا على مواجهة التراجع القيمي والأخلاقي والحضاري أولا، ثم مواجهة كافة تحدياته، ويتمثل جوهر هذه التّحديات في قدرة التربية على فهم واستيعاب هذه التغيرات ومواكبة صيرورتها الحادثة على مستويات الفكر والنظرية من جانب، والواقع والتطبيق من جانب آخر، ومن خلال هذا الفهم تتكون القدرة على إبداع فكر تربوي ملائم ومعبر عن أهداف حقيقية واقعية مستمدة من الداخل وواعية بكل مستجدات وأهداف الخارج.ومن ثم تم تحديد مشكلة الدراسة في ضرورة التوصل إلى الاتجاهات المستقبلية للفكر التربوي في ضوء القضايا المعرفية والعوامل المؤثرة التي تواجهه على المستوى التنظيري والتطبيقي نظرا لما تتسم به العملية التربوية والتعليمية بنسبية الإدراك المعرفي وانتقائيته المرتبطة بالخبرة فضلا عن الافتقار إلى الوعي التنظيري والتأصيلي متعدد الجوانب المعرفية وفي ضوء ما سبق تم صياغة أهداف الدراسة:تحديد ملامح وتيارات الفكر التربوي المعاصر، تحليل القضايا والعوامل المؤثرة في تحول الفكر التربوي، التوصل إلى أهم الاتجاهات المستقبلية للفكر التربوي. وتعتمد الدراسة على التحليل الفلسفي كمنهجية تعنى بكشف طبيعة ومفهوم الفكر التربوي، وتحليل الاتجاهات والمداخل القائم عليها والموجهة له، وبخاصة تحليل القضايا القيمية والمجتمعية والاقتصادية المعاصرة ونقدها والتي تشكل تحديا أمام الفكر التربوي للتوصل لأهم التوجهات الفلسفية والفكرية التي تمثل مداخل التحول للفكر التربوي، لمعالجة الفجوة بين التغير المستمر في كافة المجالات والفكر التربوي وتطبيقاته، كما يفيد منهج التحليل الفلسفي في التفسير الكلي الذي يتطلبه الفكر التربوي كفكر نظري تتداخل فيه العديد من المجالات المعرفية.

الكلمات المفتاحية: الاتجاهات المستقبلية . الرؤية النقدية . التحول المعرفى .

Future trends of educational thought in Egypt Critical vision of the issues of cognitive transformation in thought and practice

Dr. Doaa hamdy mahmoud mostafa el sherief.

Abstract :

Modern educational thought in Egyptian society takes on more problematic dimensions, especially in light of the current historical transformation internally and externally. Educational thinking faces many crises and challenges. These challenges are not limited to problems of poverty, unemployment, illiteracy and accelerating technological and other changes. Which face the educational thought and put it in front of serious

responsibilities in the role of the creation of education stemming from the nature and culture of Egyptian human and able to influence the positive deep in it to regain confidence and will and be able to face the decline of moral and moral First, then face all challenges. The essence of these challenges is the ability of education to understand and assimilate these changes and keep pace with their happening at the levels of thought and theory on the one hand, and the reality and application on the other, and through this understanding is the ability to create educational thought appropriate and express goals Real reality derived from the inside and aware of all the latest developments and goals abroad.The study problem was identified in the necessity of reaching future trends of educational thought in the light of the cognitive issues and the influencing factors facing it at the theoretical and applied level, in view of the educational process in terms of the cognitive awareness and its selectivity associated with the experience as well as the lack of awareness In light of the above, the objectives of the study were formulated :Defining the features and currents of modern educational thoughtAnalysis of issues and factors affecting the transformation of educational thought To reach the most important future trends of educational thought The study is based on philosophical analysis as a methodology for revealing the nature and concept of educational thought, analyzing trends and approaches based on it, and especially on the analysis of contemporary values, societal and economic issues, which challenge educational thought to reach the most important philosophical and intellectual approaches that represent the The continuous change in all fields and educational thought and its applications, as well as the method of philosophical analysis in the total interpretation required by the educational thought as a theoretical thought overlapping many areas of knowledge.

Key words: Future trends ▪ Critical vision ▪the issues of cognitive

- **مقدمة**:

تشهد المجتمعات على مر العصور تحولات متوالية؛ وتغير دائم ناتج عن تلاقح الأفكار والقيم والممارسات الإنسانية، مولدة مستجدات تتطلب البحث والوعي الملائم لها وما ينتج عنها من تغيرات في الأنساق والمؤسسات والتطبيقات والوسائل والعلاقات بكافة مستوياتها الفكرية والمعرفية، والقيمية؛ ومن ثم يكون البحث في الفكر التربوي كنسق متداخل مع كافة الأنساق الأخرى بحثا متجددا بطبيعته، ويرتبط هذا التجدد بشقي المصطلح: الفكر والتربية، فكلاهما يحمل معان التغير والتحول والتجدد المقصود أو غير المقصود، على كافة المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، وما تتضمنها من اتجاهات ومتغيرات ومؤثرات مختلفة، ويستدعي ذلك ضرورة التنويه إلى طبيعة هذه الاتجاهات، فما يلاءم مجتمعات قد لا يلاءم مجتمعات أخرى١؛ ولذلك عندما يكتفي الفكر التربوي بأن يكون انعكاسا لاتجاهات ومتغيرات ومؤثرات خارجية، يصبح غريبا عن واقعه غير معبرا عن حقيقة مميزاته أو مشكلاته عاجزا عن كشف طموحاته وأهدافه؛ ومن ثم يفقد المعنى، والمعايير الذاتية، مما يؤدي إلى فقدان هويته أمام الفكر

الوافد، وقد ينتج عن ذلك معاناة الواقع التربوي من الازدواجية نتيجة استمرارية التأثر والتبعية للماضي أو الآخر الأكثر امتلاكا للمعرفة ومن ثم فقدان القدرة على الإبداع الذاتي، ما قد يؤدي إلى مؤثرات خطيرة، مثل الثنائية والانقسام في الكيان الاجتماعي والفكري٢، ولتخطي ذلك تأتي دراسة الفكر التربوي (ملامحه، وتياراته، وتحولاته) في المراحل الحضارية المختلفة.

ويتخذ الفكر التربوي المعاصر في المجتمع المصري أبعاد أكثر إشكالية خاصة في ظل التحول التاريخي الحالي داخليا وخارجيا، حيث يواجه الفكر التربوي العديد من الأزمات والتحديات، هذه التحديات لا تقتصر فقط على مشكلات الفقر والبطالة والأمية وتسارع التغيرات التكنولوجية وغيرها ؛ وإنما يمثل الفهم والوعي الصحيح أهم التحديات التي تواجه الفكر التربوي وتضعه أمام مسؤوليات جسيمة في القيام بدوره لإيجاد تربية نابعة من طبيعة وثقافة الإنسان المصري وقادرة على التأثير الإيجابي العميق فيه ليستعيد ثقته بنفسه وإرادته ويصبح قادرا على مواجهة التراجع القيمي والأخلاقي والحضاري أولا، ثم مواجهة كافة تحدياته، ويتمثل جوهر هذه التّحديات في قدرة التربية على فهم واستيعاب هذه التغيرات ومواكبة صيرورتها الحادثة على مستويات الفكر والنظرية من جانب، والواقع والتطبيق من جانب آخر، ومن خلال هذا الفهم تتكون القدرة على إبداع فكر تربوي ملائم ومعبر عن أهداف حقيقية واقعية مستمدة من الداخل وواعية بكل مستجدات وأهداف الخارج. وفي سياق كل ما تواجهه التربية من تحديات كان التصادم مع ثورة الماديات والتشيؤ ومن ثم ظهرت أنساق فكرية ونظرية جديدة أفضت إلى محاولات لإحداث تغير في طبيعة العلوم التربوية وفي وظائفها وكينونتها، ويتجلى هذا في تدفق هائل للتيارات الفكرية في التربية، وظهور علوم جديدة مثل الأنثروبولوجيا التربوية والاتجاه الإثنولوجي والميثودولوجي التربوي ؛ فالفكر التربوي في محاولة دؤوبة لتستجمع التربية قوتها ومقوماتها وتظل في مكانتها في عالم يشهد طفرات مذهلة من التطور والتحول في مختلف الميادين والاتجاهات، هذا التحول يصدم الواقع والأفكار ويغيرها ويضعها في مواجهة التغير.

وفي ضوء ما سبق يكون الفكر التربوي مطالبا بتطوير أدواته ومناهجه وديناميا‌ته، ويعد ارتباط الفكر التربوي بكافة العلوم والمعارف الإنسانية الهادفة لفهم الإنسان أهم ما يجعله قادرا على إحداث هذا التطوير من خلال توظيف نتائج هذه العلوم في فهم الواقع وممارساته استهدافا لربط الفكر بالخبرات المعرفية المتجددة، ومن ثم يمكن التحقق من أن هناك اتساق بين المسارات الفكرية العامة في المجتمع وبين الممارسة العملية التربوية، وإلقاء الضوء على العديد من القضايا المرتبطة بالمجال المعرفي التربوي، ومدى قدرة التربية على محاكاة الواقع الاجتماعي وقدرتها على التأثير في أوضاع المجتمع٣ .

ويشير ما سبق إلى أهمية وضرورة تتبع أثر الفكر التربوي على محيطه تاريخيا في مجتمعات عديدة، ولكن مع التأكيد على الا تظل التربية حبيسة

ماضيها والا تتوارى الذات وراء الأخرين فكرا وممارسة؛ حيث تغيب ما أطلق عليه باشلار العقلانية التطبيقية، فإذا كان الفكر وثيق الصلة بحياة مجتمع ما نجحت التطبيقات والممارسات ولم تحدث القطيعة بين الفكر وتطبيقاته، فالفكر يقود الممارسة ويوضح مسارها وغاياتها والتطبيق يختبر الفكر ويثري أصوله.

ولعل هذه القطيعة توضح أسباب إخفاق العديد من محاولات التغير والتحول بشكل عام وفيما يخص العملية التعليمية وممارساتها لاعتمادها على فكر غريب الثقافة، وكان لذلك أثارا عكسية أدت إلى تراكم الأزمات التعليمية٤ التي تحتاج إلى إعادة صياغة الفكر بناء على مداخله المعرفية لتبني نموذجها الخاص، وهنا تتضح الإشكالية الأساسية لتحول الفكر التربوي متمثلة في إبداع نموذجها المعرفي قياسا على مقومات ذاتية حقيقية من أجل تجاوز الواقع بأزماته للمستقبل.

- **مشكلة الدراسة**:

اتضح من الطرح السابق أن ضعف فعاليّات الفكر التربوي في الواقع التعليمي وممارساته لمواكبة ومواجهة تغيرات السياق المجتمعي وقضاياه ترجع إلى اغتراب هذا الفكر عن واقعه؛ وهذا ما تؤكده نتائج إحدى الدراسات التي توصلت إلى قلة فعالية الإنتاج الفكري في المجال التربوي، نظرا لعدم تعرّض هذا الفكر لعمليّات حقيقيّة وصادقة في النقد والتحليل، لمعرفة نسبة إسهامه في رقي الواقع التعليمي وإعادة صياغته كضرورة لنموه وتحديد وتقويم مساراته، ورفع تناقض أفكاره، وزيادة تعمقه لمعالجة الأبعاد غير الظاهرة٥؛ وأوضحت دراسة أخرى أن العملية التعليمية تعان عدة توترات تمثلت في التمرد ورفض الانضباط للنظام المدرسي، وتنامي العنف كمؤشر دال على ضعف ارتباط المتعلمين بالعملية التربوية والشعور بضعف إسهامها في تنمية مختلف جوانب الشخصية، وهذا ما يؤدي إلى تنمية العلاقة السلبية بالمعرفة والتي ينجم عنها تأثير سلبي على العلاقة بالمعلم، مولدة ثقافة الامتعاض والرفض وفتور الفضول المعرفي، ورفضهم لكل مبادرة أو توجيه، عاقدين كل آمالهم على نيل النقاط فقط٦، وتمثل هذه الظواهر السلبية أزمات تستدعي تحولا تربويا لإعادة بناء الثقة بين التربية ومجتمعها.

وتشير دراسة أخرى إلى أن هناك جهود مبذولة لإحداث هذا التحول، إلا أن هذه الجهود تمت في ضوء نماذج فكرية مختلفة ومتضاربة في بعض الأحيان حيث استحوذت الأليات والنواح التطويرية الشكلية القابلة للقياس المادي على تركيز التربويين كباحثين من جانب وكمسؤولين على مستوى اتخاذ القرار من جانب آخر؛ في حين تم التغاضي بشكل واضح عن الفكر وراء هذه النماذج والأليات، وهذا ما انعكس على السياسات التعليمية وممارساتها٧، ويؤكد ذلك ما توصلت إليه العديد من الدراسات أن السياسة التعليمية تعاني من ضعف وجود رؤية متكاملة واضحة المعالم والأهداف بالمعنى العلمي المتفق عليه، مما

أدى إلى التخبط الواضح في الآراء والعديد من الممارسات التعليمية، وتدهور العملية التعليمية ككل٨.

ويؤكد ما سبق أنه عندما يتم التركيز على النواح التطبيقية دون التركيز أولا على النواح الفكرية والنظرية فإن النتائج تكون أما غير مرضية للطموحات والتوقعات وأما أن تكون مسببة لمزيد من الخلل والفجوات بين الواقع والطموحات؛ فلا يمكن أن يتم إنجاز أي تصور إنجازا ناجحا إن لم يرشده ويسبقه فكر تربوي يرتبط بواقع تعليمي مجتمعي متفاعل؛ بحيث تعي التربية بوضوح ودقة ماذا يريد المجتمع من التعليم في ضوء التحولات المعرفية وفي ضوء رؤية المجتمع المستقبلية لنفسه، وبالتالي تتوافر بنية معرفية واضحة المعالم للعقل الجمعي التربوي والمجتمعي. ومما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في ضرورة التوصل إلى الاتجاهات المستقبلية للفكر التربوي في ضوء القضايا المعرفية والعوامل المؤثرة التي تواجهه على المستوى التنظيري والتطبيقي نظرا لما تتسم به العملية التربوية والتعليمية بنسبية الإدراك المعرفي وانتقائيته المرتبطة بالخبرة فضلا عن الافتقار إلى الوعي التنظيري والتأصيلي متعدد الجوانب المعرفية

ويمكن تحديد الأسئلة البحثية الرئيسة فيما يلي:

- ما ملامح وتيارات الفكر التربوي المعاصر؟
- ما القضايا والعوامل المؤثرة في تحول الفكر التربوي؟
- ما الاتجاهات المستقبلية للفكر التربوي؟

ومن ثم تتحدد أهداف الدراسة في الأهداف الآتية:

- تحديد ملامح وتيارات الفكر التربوي المعاصر
- تحليل القضايا والعوامل المؤثرة في تحول الفكر التربوي
- التوصل إلى أهم الاتجاهات المستقبلية للفكر التربوي

- **منهج الدراسة**:

تعتمد الدراسة على التحليل الفلسفي كمنهجية تعنى بكشف طبيعة ومفهوم الفكر التربوي، وتحليل الاتجاهات والمداخل القائم عليها والموجهة له، وبخاصة تحليل القضايا القيمية والمجتمعية والاقتصادية المعاصرة ونقدها والتي تشكل تحديا أمام الفكر التربوي للتوصل لأهم التوجهات الفلسفية والفكرية التي تمثل مداخل التحول للفكر التربوي، لمعالجة الفجوة بين التغير المستمر في كافة المجالات والفكر التربوي وتطبيقاته، كما يفيد منهج التحليل الفلسفي في التفسير الكلي الذي يتطلبه الفكر التربوي كفكر نظري تتداخل فيه العديد من المجالات المعرفية، والمقصود بالكلية هنا البنية المجتمعية بعناصرها وظروفها التاريخية، وهنا تبرز ضرورة التحليل الفلسفي الذي يتم في إطار الأبعاد الثقافية والمجتمعية، كعامل من أهم العوامل المساهمة في إنتاج المعرفة التربوية التي لا تكتفي بالتراث وتنكفئ عليه، ولا ترضى بالعطاء الغربي وتقع اسيرة له، بل معرفة أصيلة ومعاصرة تخدم الواقع الاجتماعي ومستقبله٩ .

- **أهمية الدراسة**:

تأمل هذه الدراسة في تحقيق المساهمة في استقراء الواقع والمتغيرات المحيطة بالواقع واستنباط أهم التحولات التي يجب إحداثها على مستوى الفكر لتحقيق فعالية الفكر التربوي في التعامل مع الظواهر المحيطة، ومن ثم تتمثل أهميتها في المساهمة في الآتي:

- تنمية الوعي لدى الوسط التربوي بشروط العمل التربوي وفق أسس فكرية واضحة، أهمها: إعلاء قيمة العقل والثقة بالنفس، فلا يمكن أن تتم العملية التربوية في فراغ فكري أو ثقافي أو اجتماعي
- العمل على تصحيح المسار المنهجي في البحث التربوي وإعادة الأولويات الفكرية وفق الظروف والإمكانات والتمييز بين الانغلاق والتحوط والانفتاح والانغلاق.
- الاتفاق على الدلالة التكوينية والتربوية والفكرية كإطار عام لإعلاء الأبعاد المعنوية والقيمية ودور العقل الإنساني وتنمية المسؤولية قبل الحقوق على نحو يستهدف استعادة الجدية الحضارية
- تحديد المنظور المعرفي الذي يمثل النسق القيمي والإدراكي والذي ينظم التفكير والتطبيق في العملية التربوية، ومن ثم تنحسر الفجوة بين الخطاب التربوي السائد ومقولاته (المفاهيم والرؤى والمعتقدات والقيم والنظريات) وبين الواقع التطبيقي (قضاياه ومشكلاته).

- **مصطلحات الدراسة**:

- **مفهوم الفكر التربوي**:

الفكر هو إعمال العقل في تجارب وممارسات الإنسان الجزئية للتوصل إلى تعميم نظري هدفه الأسمى التوصل إلى غاية الوجود الإنساني، ومن ثم تنبع حقيقة سمو الفكر بمجالاته؛ ومن ثم ترى الدراسة الحالية أن الفكر التربوي يتمثل في الجهود الذهنية والفكرية للتوصل إلى الأسس النظرية والمفاهيم والمعاني المفسرة لمظاهر السلوك الإنساني التي تؤدي لفهم وإدراك الحقائق المعقدة والمتداخلة في السلوك الإنساني وأهدافه، والتي ينتج عنها جملة من المبادئ الفكرية والمنطلقات الأساسية التي تهدف الترقي الدائم بالعمل التربوي وتوضح طبيعته ومساراته الأساسية في التنشئة والتعليم والتدريب والتثقيف وهي العناصر الأساسية لتربية الإنسان.

- **محاور الدراسة بالتفصيل**

- **المحور الأول: ملامح وتيارات الفكر التربوي المعاصر**:

يعكس الفكر التربوي الفلسفة المجتمعية التي تشكل إطاراً مرجعياً، وأيدلوجيا، لتحقيق أهداف ومطالب التحول المجتمعي المستهدف؛ حيث يحدد حركة التربية المستقبلية بهدف الموائمة بين . إمكانات المجتمع . ثقافيا واقتصاديا وسياسيا. وبين الأهداف والطموحات التي تسعى إلى تحقيقها التربية، كما يعكس العلاقة الحتمية بين درجة تقدم المجتمع، وبين تقدم التربية

والتنمية، من حيث أن التعليم من أهم معايير القوة والتفرد والمنافسة، ومواجهة التحديات المتعددة والمتوالية١٠.

وتأتي دراسة الفكر التربوي، في كل مرحلة من مراحل التاريخ، لتمكن من الوقوف على أفضل الأساليب وأجداها للمشاركة في تطوير أساليب الحياة والتغيرات المستمرة التي تضمن للمجتمع التوجه نحو التقدم والترقي، وعلى الرغم من أن لكل مجتمع من المجتمعات فكره التربوي الخاص به، وأن ما يصلح لمجتمع لا يصلح لآخر، فإن التربية - في كثير من جوانبها - تتأثر بالمتغيرات والاتجاهات والتحولات العالمية؛ فالفكر التربوي يعبر عن حركة فكرية إنسانية دينامية تنهض على أسس كونية تتجاوز كل حواجز الانغلاق على الذات، والانفصال عن الواقع، إذ لا يمكن للتربية أن تأخذ طابعاً منغلقاً، بل هي دائماً صورة من صور الانفتاح الإيجابي في أكثر جوانبه الأخلاقية والإنسانية، عبر أنساق ورؤى فلسفية بحثاً عن المعرفة، والجدول التالي يوضح أهم التيارات المؤثرة في الفكر التربوي في الثقافات والمجتمعات المعاصرة:

- **ملامح الفكر التربوي**

يوضح الجدول(١) تعدد التيارات المؤثرة على الفكر الإنساني وبالتالي على الفكر التربوي؛ ومن استقراء هذه التيارات تتضح فرضية أساسية لنجاح الفكر التربوي على المستوى النظري والتطبيقي؛ هذه الفرضية تتمثل في التكامل والتعمق المعرفي؛ نظرا للنمو غير المسبوق في العلوم والمعارف الإنسانية والطبيعية رأسيا وأفقيا، وبالتالي تعتبر هذه الفرضية المقدمة الضرورية للتقارب بين الفكر والواقع؛ ورغم ذلك فإن ثمة مناهج ومداخل تحدد ملامح الفكر التربوي في المجتمع المصري وتوجه؛ ويمكن إلقاء الضوء عليها من خلال تحليل الملمحين الرئيسين لهذا الفكر وهما، سيادة منهج الوضعية المنطقية، وزيادة تأثير المدخل السلوكي:

- **سيادة منهج الوضعية المنطقية، ويمكن تحديد معالم هذا المنهج فيما يلي١١:**
  - التعامل مع الخبرات المحسوسة التي يمكن ملاحظتها وقياسها
  - اتباع المدخل التجزيئي وهو المدخل الذي يُمكن من السيطرة والتحديد
  - الاستغراق في استخدام التقنيات كالأدوات والأجهزة والمقاييس والإحصاء للمزيد من الضبط والتحكم والتكميم
  - المحاولة الدؤوبة للبعد عن التنظير والنظرة الكلية التي تمكن من فهم تداخل وترابط العلاقات بين المجالات وفهمها وتأويلها
  - غياب التعامل مع المفاهيم والأنساق كالقيم وكل ما يدخل تحت ما يسمى بالجوانب المعنوية أو الوجدانية
  - البعد عن دراسة الماضي بغرض الفهم والمقارنة وتحليل الملابسات وإغفال دراسة كل ما من شأنه التأثير والتفاعل بين الماضي والحاضر والمستقبل، ومن ثم الانكفاء على ما هو حاضر وتبريره والبعد عن النقد

جدول (١) تيارات الفكر التربوي المعاصر

التيار	العناصر والأسس الفكرية البارزة ضمن التيار
القيمي والروحي	العناصر الفكرية: القيم الروحية، الحدس، وحدة الوجود، الفلسفات الشرقية، الوعي الكوني، الفلسفة الميتافيزيقية، الفتح المعرفي ومن أهم الأسس الفكرية البارزة ضمن التيار[١٢](بورن، ٢٠١٥، ص – ص ٨١ –١٠٠، علي، ٢٠٠٩، ص،ص١١٤، ١٨٤): ١ – الكون واع: متماسك مترابط منطقيا يعبر عن عملية إبداعية وليس آليا من الذرات إلى المجرات ٢ – الترابط البيني لكل العقول: رغم أن الواقع يظهر البشر منفصلين عن بعضهم البعض إلا أنهم عند أعمق المستويات مترابطون في وعي وشعور جمعي على المستوى الروحي الأعمق ٣ – كلا من العلم والقيم الروحية يقود لفهم الكون؛ فالعلم يقود لفهم الجزء الخارجي الموضوعي في الكون والقيم تقود لفهم الجوهر ٤ – الحدس والبصيرة يعدان أشكالا من المعرفة على نفس القدر من المصداقية للمعرفة النابعة من الحواس ٥ – للوعي تأثير سببي مثل القصدية والإرادة، على تنظيم الذات والوصول لمعنى والتي لا يمكن تفسيرها في إطار القوانين المادية. ٦ – يخضع السلوك الخلقي للحس الفطري النابع من أعماقنا وليس لمجرد الالتزام بالمعايير الثقافية
النفسي الذاتي	العناصر الفكرية: سيكولوجية نمو الشخصية، اللاشعور، الوجدان، الرغبات، والحاجات والدافعية، التحليل النفسي، الفلسفة الطبيعية، التربية العفوية، المدارس الحرة، التربية المتفتحة ومن أهم الأسس الفكرية البارزة ضمن التيار: ١ – قبول كل أشكال الخبرة كالخبرات العاطفية والروحانية التي تبتعد عن المادية الصارمة وتساهم في تفسير العالم بجانب الرؤية العلمية المادية ٢ – الخبرة الذاتية للفرد الاستقلالية والخجل والتسلط والطاعة ٣ – الإدراك الوجداني للدوافع الداخلية والمحفزات والحيل الدافعية والإسقاطات والتقدير الذاتي ٤ – بروز مصطلحات التحكم الذاتي والتأدب الإيجابي والتأدب السلبي(آليات الرفض والقبول)
النفسي المعرفي	العناصر الفكرية: كيفية حدوث التعلم، الخلفيات الادراكية، التصورات الذاتية للمتعلم، البنية المعرفية، ما وراء المعرفة، القدرات الذكاءات المتعددة، علم النفس المعرفي، الابستمولوجيا البنائية، سيكولوجية النمو المعرفي. ومن أهم الأسس الفكرية البارزة ضمن التيار[١٣](ميخائيل، ١٩٨٩، ص – ص ٥١٨ –٤٩٢): ١ – تداخل أشكال المعرفة في تفسير الإنسان لفهم العمليات الداخلية وتكون الوعي ٢ – العلاقة بين العقل والجسد والإرادة الحرة في مقابل الحتمية والقدرية، وفهم وتحليل ازدواجية المادة والوعي ٣ – البحث في ماهية العقل والأفكار والمشاعر هل تمثلها بلايين الإشارات والموصلات العصبية التي تحدث بالمخ؟؟
التقني السلوكي	العناصر الفكرية: الوسائط المتعددة، تكنولوجيا التواصل، وسائل الإعلام، المقاربة النسقية للتعليم السيبرنطيقا، نظرية التواصل، البيئة التعليمية، النماذج التعليمية. ومن أهم الأسس الفكرية البارزة ضمن التيار[١٤](كروزيه، ١٩٩٨، ص –ص ٥٢٩ –٥٣٢): ١ – تحليل الأثار التربوية لتسليح التعليم في صورة برامج تعليمية الكترونية جاهزة يتم تسويقها ٢ – تحليل أساليب الإقناع والهيمنة الناعمة ٣ – الانعكاسات التربوية لتطور فنون المحاكاة والعالم الافتراضي وأنماط العلاقات الاجتماعية الناشئة عنها
الاجتماعي المعرفي	العناصر الفكرية: الثقافة، البنية الاجتماعية، المحددات الاجتماعية للمعرفة، التفاعل الاجتماعي، الجماعات التعلمية، الانثروبولوجيا التربوية، علم النفس الاجتماعي، التعلم والتعليم التعاوني. ومن أهم الأسس الفكرية البارزة ضمن التيار[١٥](عبد المجيد، ٢٠١١، ص١٧١): ١ – التركيز على التعبير الأسمى والكيانات المجردة للثقافات والإيديولوجيات الكبرى ٢ – نسبية المعايير والأعراف والاتجاهات ٣ – معالجة الصراعات والاختلافات والتمييز ٤ – عقلنة العلاقات والعمليات الاجتماعية
الاجتماعي	العناصر الفكرية: الطبقات الاجتماعية، الحتمية الاجتماعية للطبيعة الانسانية، الخطاب والسلطة، التغير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، الإيكولوجيا الاجتماعية، التربية التقدمية، النظرية الماركسية، التربية التعزيزية، التعليم النقدي، الديمقراطية والتعددية الثقافية، فلسفة الاعتراف. ومن أهم الأسس الفكرية البارزة ضمن التيار: ١ – الضمير الجمعي المستنير (الفاعل نحن، هل نستطيع) ٢ – بحث وفهم أسس التفاوتات والتناظرات بين الاتجاهات والتيارات والثقافات والحضارات ٣ – معرفة العلاقة بين القيم الثقافية السائدة و طبيعة وأسباب التغيرات في الطابع الرسمي للحياة اليومية
الأكاديمي (التخصص المعرفي)	العناصر الفكرية: الكفايات، التدريب المستمر، التفكير المنطقي، التنافسية الأكاديمية، الفكر النقدي، الأدب الكلاسيكي، الفلسفة الواقعية، الفكر النقدي والمنظومي ومن أهم الأسس الفكرية البارزة ضمن التيار[١٦](الكشو، ٢٠١٧م، ص –ص ١٢١ –١٢٨): ١ – الاستثمار في إدارة التوتر ٢ – إعادة النظر في دراسة مفهوم الهيمنة والمعنى الكامن لمفهوم المبادرة ٣ – دراسة المفاهيم والمصطلحات المتجددة في المجالات الأكاديمية المتخصصة

◄◄ التمركز حول الطريقة ورفض التمركز حول المشكلة وما تتطلبه من رؤى نظرية وتحليلية

- **زيادة تأثير المدخل السلوكي في الفكر التربوي، ويتمثل فيما يلي[١٧]:**

- يتبنى هذا المدخل نموذج الآلة في التعامل مع الإنسان، حيث يرى أن السلوك الإنساني ميكانيكي في طبيعته، وبالتالي النظرة للإنسان ككائن استجابي ينتظر المثير ثم يستجيب
- يرفض هذا المدخل المفاهيم غير الحسية وغير القابلة للملاحظة مثل الإرادة، المعنى، الغرض، الصيرورة
- يعتمد هذا المدخل على الأدوات الإجرائية في العملية التعليمية أو بحث إجراءاتها، مثل الملاحظة والقياس بآلياته المختلفة، وكل ما عدا ذلك من ديناميات وثقافة ووعي وغيرها ينظر إليه بوصفه غيبيات غير قابلة للدراسة ولا تندرج تحت العلم
- يتسم هذا المدخل السلوكي بالعلاقة الخطية التفاضلية، التي تعتمد على تجزئة الأفكار والمفاهيم والمعارف إلى عناصر أصغر والتحليل إلى مفردات أدق والابتعاد تماما عن النظرة الكلية للمعرفة وللإنسان
- يعترف هذا التيار بالنتائج الكمية فقط لأنها الطريق إلى الوصول إلى الحقائق، وبالتالي البحث دائما عن قوانين عامة وتعميمات بعيدة عن المنحى الفردي
- سيادة مصطلحات سلبية الطابع تصف الإنسان بالخضوع والتأثر والعجز، مثل رد الفعل، التعزيز، الفعل المنعكس، الاستجابة
- رفض هذا المدخل للمعارف التي يتم التوصل إليها بالمنهج الفينومينولوجي، التي تنظر للمفاهيم والمدركات على أنها تتشكل وفقا للقائم بإدراكها ويعني هذا اختلاف إدراكاتنا إزاء نفس الشيء المدرك، وعليه تبرز مصطلحات الشك واللا يقين واللا حتمية هذه المصطلحات التي تؤكدها نظريات آخذة في التطور المعرفي مثل ميكانيكا الكم ل هيزنبرج ومن قبلها النسبية لإينشتاين

وأدت سيادة المنهج الوضعي والمدخل السلوكي وما تنطوي عليه من مداخل وخصائص تفككية تجزيئية إلى تشرذم وتناقض الرؤى، بين من يتبع الفكر الأصولي رافضا كل تجديد، وبين من يعتبر اتخاذ النماذج الغربية هو المنطلق الوحيد للتقدم، وبالتالي لا توجد فلسفة واضحة المعالم يتفق على مبادئها التربويين مسؤولين وباحثين، ويتضح ذلك بشدة في مناهج البحث العلمي المتبعة للإنتاج المعرفي؛ حيث يقوم معظمها على مجموعة من الإجراءات تعتمد على معيار حداثة الأدوات والتطبيقات والقياس، وليس النظرية المعرفية أو المجال المعرفي الذي ينتمي له البحث، وبذلك تنحصر مهارة الإنتاج المعرفي في التعامل بحرفية مع الأدوات والتكنيكيات والمعادلات الرياضية المناسبة ويغيب الجانب الفكري أو التنظيري، مما يؤثر سلبا في التكوين العلمي للباحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية بصفة عامة والباحث التربوي بصفة خاصة، وهنا يبرز مطلبين أساسين أمام الفكر التربوي:

- **المطلب الأول**: **تنمية العقلية الإدراكية الشمولية ونمو الوعي الجمعي التربوي**

حيث تتلاءم العقلية الإدراكية الشمولية مع طبيعة الفكر التربوي؛ ومن ثم تساند في تحقيق ما يلي:

- تكوين العقل الجمعي للقضاء على الصراعات والتناقضات، والذي يساعد في تحديد الأهداف والوسائل، وتوجيه حركة النشاط الفكري في المجتمع، وبالتالي حدوث الجدل والديالكتيك بين المجتمع والفكر.
- تحديد ملامح الخريطة البحثية التربوية– كعامل مشارك لإنتاج المشروع الحضاري القومي مما يترتب عليه القيام بالبحوث بصورة علمية يمكن توظيفيها وليس بصورة اجتهادية فردية أو عشوائية وبالتالي تكرار البحوث، والبعد عن تناول مشكلات حقيقية
- التوازن بين بحث المسائل الأكاديمية والمشكلات الواقعية والمستقبلية؛ بحيث لا تكون الغلبة للجوانب التكنوقراطية على حساب القضايا المصيرية، وبالتالي يزداد الوعي الاجتماعي بقضايا المجتمع لدى باحثي العلوم الاجتماعية والإنسانية وباحثي التربية بصفة خاصة، فلا يبتعدوا عن تناول قضايا اجتماعية وسياسية هي من ألصق من يتصل بعملهم البحثي ومن أكثر القضايا تحريكا للبحث العلمي نحو تغيير الواقع.
- إدخال الرؤية العلمية في مختلف جوانب الحياة، فالحصول على الدرجات العلمية لا يكفي لإحداث التحول الإيجابي؛ وهذا أحد أهم مهام التربية المتمثلة في كيفية تجاوز المعرفة مجالها الأكاديمي، لتأثر في الحياة وتساهم في التغلب على انتشار التفكير الخرافي والخضوع للأوهام بأنواعها مثل التقاليد والقيم التي تعمل على غياب الرؤية وتزييف الوعي وثقافة الانصياع للسائد وهذا ما يستدعي تركيز الفكر التربوي على١٨:
- وضوح المعايير والتمييز بين القيم الايجابية والسلبية، والتحرر من الذاتية والوصاية من أو على الآخرين، من خلال بحث اختلاط وتناقض القيم سواء بين الأجيال أو بين الشرائح الاجتماعية، أو بين مؤسسات التربية والحياة الواقعية، هذا التناقض الذي أدى إلى طغيان اللامبالاة والاتكالية والعشوائية.
- معالجة غياب الرؤية المستقبلية من خلال بحث المقولات والأفكار والمأثورات التي تعمق الرؤية الآنية الحالية أو الماضية، وتغرس في الأعماق مشاعر الاستكانة، واستغلال المشاعر الدينية، في تعميق فهم وتفسيرات خاطئة في الوجدان، وما تتضمنها من أفكار ومعتقدات تدعو لترك التفكير في المستقبل، وترك التخطيط له والتنبؤ بما سيكون عليه.
- بحث سبل غرس الضمير النقدي بحيث تصبح الرؤية النقدية جزء من الحياة العلمية والثقافية والاجتماعية بكل أبعادها وجوانبها على المستويين النظري والتطبيقي، وهذا ما يتطلب إتاحة المكانات الثقافية والمادية ليتمكن المفكرون والمثقفون من تحمل مسؤولية النقد، وهذا ما يوضحه المطلب الثاني.

- **المطلب الثاني: التأكيد على الحركة النقدية لإعادة تشكيل العقلية التربوية:**

ينبثق الفكر التربوي عن فلسفات وثقافات المجتمعات التي ينشأ فيها محددا أهداف التربية وموضحا كيفية معالجة الأزمات التي تواجهها، وكثيرا من الأزمات التي تعانيها التربية ترجع إلي قلة فعاليات الفكر المحرك لها نتيجة اتسامه بالتناقض والسطحية وبالتالي لا يوضح ولا يعكس الأبعاد الحقيقية للواقع، ولا يمثل مصدرا للفعالية في الواقع التربوي؛ وهنا تبرز ضرورة عمليات النقد للإنتاج الفكري التربوي بهدف نموه وأثراءه وتقويم مساراته وحتي يستطيع تحقيق التجديد أو التحديث ووضع تصوره في تطوير رؤيته الخاصة في ضوء خصائص وقيم وإمكانات واقعه الاجتماعي، ويتطلب ذلك تحقيق١٩:

- التفاعلية من خلال معايشة المفكر واقعه، معايشة تجعله يفصح عن إنجازاته الفكرية بشكل مباشر تعكس وعيا خاصا بعناصر الظاهرة محل الفكر، ومن ثم لا يمكن التعامل معها بكيفية التعامل مع الظواهر الطبيعية بخصائصها المادية، وشروطها الإجرائية، وهنا يكون المنهج النقدي هو الأنسب للمفكر الذي يسعى للاندماج في الموقف الذي يدرسه، بدرجة تمكنه من معرفة آليات وديناميات التفاعل بين مكونات الموقف التربوي، ومعرفة القوى المؤثرة المرتبطة به.
- المراجعة المستمرة للمنطلقات الفكرية، فالمنهج النقدي يساهم في مراجعة المفكر لمنطلقاته الموجهة لتحليلاته وتفسيراتها، وبذلك تكون المعرفة التربوية قابلة للتطوير في إطار علاقتها بغيرها من الحقائق.
- التوجه نحو فهم واحترام التنوع البشري والثقافي، وبالتالي الانتباه لمنطلقات وآليات التحليل والتفسير التي تتلاءم وخصوصيات كل مجتمع
- رفض التسليم بالمفاهيم المركزية التي تفرض نفسها كنظريات عامة تصدق على كل مكان، وهذا لا يعني اتخاذ مواقف رافضة للآخر، وإنما فقط اتخاذ مواقف مستقلة عند مواجهة القضايا.
- تتبع جذور الظاهرة، للوقوف على زمان ومكان نشأتها، وكيف نمت وتطورت، والظروف التي ساعدت على هذا النمو، واستخلاص معانيها ودلالاتها، والسياقات المرتبطة بهذه المعاني والدلالات.
- الأخذ بمفهوم "العوامل المتعددة" في تفسير الظاهرة التربوية، فهي من التعقيد بحيث لا يمكن إرجاعها إلى عامل أو سبب واحد، وإنما هناك عوامل متعددة متداخلة متفاعلة، ينبغي الكشف عنها، وتحديد وزن كل منها في إحداث الظاهرة، وتفسير كل هذا في السياقات المجتمعية المرتبطة بها.(سكران ، البحث التربوي من منظور نقدي)

- **ومن خلال هذه المنهجية النقدية تتحقق القدرات التالية للفكر التربوي٢٠:**

- القدرة على الممانعة والمنازعة، وهي قدرة إيجابية تنطلق من مرجعية محددة تقرأ مرجعية الآخر نقديا وانتقائيا لتزود مرجعيتها بأفضل ما عند الآخر دون أن تغرق أو تستغرق فيه

- القدرة على بناء النموذج: بداية من المرجعية المعرفية، مرورا بالمبادئ والأسس وصولا إلى طبيعة التفاعل بين العوامل والمتغيرات ومن ثم تحديد المقاصد
- القدرة على استنبات الفكرة الخصبة بالمعنى النفعي، فحينما تتكاثر الأفكار وتنتشر في كل اتجاه لتشكل أفكارا موحية فإنها توحي بالمرجعية وتعتبر مدخلا لبعث واسترجاع روح أمة واسترداد كرامتها

وهذا ما يساهم فيما يلي:

- إعادة تأصيل المفاهيم والمصطلحات التربوية (الإلمام بالأبعاد العلمية المعرفية والنظرية والمنهاجية)
- تفعيل منظومة دراسة الواقع المجتمعي
- تفسير الدلالات والمآلات بالنسبة لحالة العلم الراهنة ووضع المجتمع من المنظور الحضاري في العلم لتغيير الواقع

- **المحور الثاني: القضايا والعوامل المؤثرة في تحول الفكر التربوي واتجاهاته المستقبلية**

عند تناول مداخل تحول الفكر التربوي فإنه من الضروري الإلمام بالقضايا والعوامل المؤثرة، حيث إنها لا تنفصل بحال عن سياقها المجتمعي المحلي والعالمي، كما أنه بقدر استيعاب وفهم ودراسة وتحليل هذه القضايا واستنتاج وتوقع تأثيراتها بقدر ما يمكن للفكر التربوي المساهمة الحقيقية في تحول مجتمعي ملائم، وهذه القضايا تنقسم إلى قضايا وعوامل داخلية وأخرى خارجية

- **القضايا والعوامل الداخلية: تتمثل هذه القضايا والعوامل في العديد من الإشكاليات الأخلاقية ذات الطابع المجتمعي**

ويمكن التطرق إلى بعضها من خلال الطرح الآتي:

- **القضية الأولى: تجديد الخطاب الثقافي في المجتمع المصري:**

يهدف تجديد الخطاب الثقافي تصحيح الوعي الجمعي في اتجاه الفهم الصحيح للأسس الحضارية والأخلاقية التي تراجع الوعي بها لعوامل عديدة أهمها سطوة رأس المال والنظرة المادية على المبادئ والقيم العليا، ولا يمكن إحداث تحول حقيقي إلا إذا حدث التحول في الوعي والعقل الجمعي، هذا التحول الذي يضمن تغير في موقف القوى الأساسية في المجتمع تجاه دعم طاقات الأفراد وقدراتهم، والتخلص من الاستسلام للماضي، والتحرر من الإملاءات الدخيلة على المجتمع، وكذلك إعطاء الفرص للقوى المختلفة والحركات الشبابية حتى تشارك في صناعة المستقبل، وأن يشعر المجتمع بأنه من يرسم مستقبل الأجيال من أبنائه٢١.

ولأن الفكر التربوي، يتميز بتعقيد وتشابك قضاياه وإشكالاته نظرا لتداخل وتفاعل البعد السيكولوجي والاجتماعي والعلمي فيه؛ فإنه من أكثر مجالات الخطاب الثقافي صعوبة وتعقيدا؛ ويزداد ذلك وضوحا بالنظر لخصوصياته وتعدد أبعاده البشرية والتربوية والمادية؛ حيث تشكل إشكالاته وأسئلته مواضيع بحث مستمر، وديناميكية كبرى يعكسها النقاش المتواصل حول مداخل الإصلاح وتطوير طبيعة التربية، ومراجعة البرامج والمناهج والمقاربات والطرائق

البيداغوجية وتأهيل الموارد البشرية، من خلال خطط ما يزال التساؤل قائما حول مدى فعاليتها وحول النتائج التي يمكن أن تثمرها والمكتسبات على المستوى الكمي، والكيفي؛ فالأسئلة ماتزال قائمة حول الجانب النوعي المتمثل في مستويات العقلية المتعلمة وتكافؤ الفرص وأداءها وفعاليتها؛ فالخطاب الثقافي ركيزة أساسية للتطوير المستمر للبرامج والمناهج والمقاربات البيداغوجية، من خلال الأسئلة المفتوحة والمتعلقة أساسا بالملاءمة والفعالية؛ ومشاركة المجتمع في صناعة المستقبل تنطوي على الفكر الواعي الفاهم، بالقدر الذي يسهم في التحفيز وتحمل الأعباء، ولذلك يعد الجدل حول مشاركة المجتمع واحدا من القضايا التي تثير الآراء الإيديولوجية والقيمية، وفى الواقع إن الفكر التربوي يحمل في ذاته توجهات إيديولوجية، وذلك لأنها تنطوي على اعتبارات منطقية حول أفضل سبل تنظيم المجتمع٢٢، فضلا عن تأثير جماعات المصالح حيث تحتل نسبة تأثيرهم نسبة مهمة من هذه القضية نظرا لازدياد نفوذهم.

ويتفق العديد من الباحثين على توجه ضرورة وعي المجتمع بالفكر التربوي، مع إثارة بعض الاستفسارات حول تواجد شروط هذا الوعي في المجتمع المصري، خاصة مع ما تميز به المجتمع من تفاوتات فكرية، مما يثير ذلك عدد من الإشكالات الأخلاقية، وهذا ما تتناوله القضية التالية.

- **القضية الثانية: استعادة الروح الأخلاقية والجمالية والحضارية:**

تزداد مهمة الفكر التربوي تعقيدا مع تصاعد التحول المضاد للطابع القيمي الإنساني، وهو ما يشكل دفعة للفكر التربوي للبحث عن كيفية استعادة الجوهر الأخلاقي المميز للحد من التوتر الإنساني المتزايد الناتج عن مظاهر التشيؤ والاستلاب والاغتراب؛ والتي تجرده من قيمته الإنسانية، وتستنزفه في الصراع مع الإنجازات المادية التي أفقدته قدرته على الحياة بطابعها الروحي، وبذلك توارت القيم الإنسانية المكونة لروح الحضارة والثقافة بمفهومها المتكامل والمتوازن والمنعكسة في الصيغة البيداغوجية في المجتمع؛ فهي تركيب متآلف للأخلاق، والجمال، والمنطق العملي، والفن التطبيقي٢٣، للتربية بشكل عام؛ فالفكر التربوي الهادف للتحول الإيجابي للمجتمعات يعد محصلة عدة متغيرات: المبدأ الأخلاقي والذوق الجمالي، والحالة الراهنة للممارسات الحياتية ورؤية الإعداد للمصير طبقا لمقتضيات المستقبل، إذن ترتكز مهمة الفكر التربوي على عمليتين منهجيتين أساسيتين: الأولى الهدم: ويقصد بها تصفية عادات المجتمع وتقاليده وإطاره الخلقي مما فيه من سلبيات الجمود والاستسلام والتراجع القيمي، الثانية البناء: وهي ترتبط بتحديد محتوى الثقافة وعناصرها الجوهرية الداعمة للحضارة والمتطلعة للمستقبل، وهذا ما يتطلب الإجابة عن السؤال التالي: كيف يساهم الفكر التربوي في إعداد ثقافة تؤدي إلى معرفة تنعكس في سلوك حضاري للمجتمع ككل؟ والدراسة الحالية توضح العناصر التي تراها جوهرية لتحقيق هذه المساهمة، خلال تركيز الفكر التربوي عليها:

- الأخلاق وتطبيقها في العلاقات والمعاملات بشكل عام.

- الأساس الجمالي لتكوين الذوق العام (فنون التعامل الراقي وتنمية الذوق الرفيع معنويا وماديا).
- المنطق العملي لتجديد أشكال النشاط العام وقبول جميع أنماط العمل، ومحاولة ربط المعتقد بالسلوك التطبيقي (قواعد الفكر التطبيقي).
- الفن التربوي التطبيقي الموائم لكل نمط فكري وسلوكي المجتمع بحيث يمتلك مداخل تغييره.

وهذه العناصر السابقة للثقافة التي يجب على التربية بناءها وغرسها، تثير أيضا عدة استفسارات، أهمها:

- هل هناك استعداد مجتمعي لإحداث التحول الإيجابي؟
- ما الإمكانات المطلوبة لبناء مثل هذه الثقافة على المستوى المادي (الموارد المادية: هذا ما تثيره القضية التالية.

- **القضية الثالثة: التنمية واتجاهات التقدم في الواقع المجتمعي٢٤:**

تشكل التنمية رهانا استراتيجيا للمجتمع بكل مكوناته وفعالياته المؤسساتية والمدنية نظرا لتحولات المحيط المحلي والإقليمي والعالمي، وما انتجته من تحديات، خاصة في التربية؛ ورغم ارتباط مفهوم التنمية بالاقتصاد فقد اتخذ المفهوم مصادقات جديدة بحيث أصبح متعدد الأبعاد، وصار أكثر التصاقا بالمفاهيم الإنسانية فظهرت عدة مفاهيم من قبيل التنمية الاجتماعية، التنمية المحلية، التنمية المستدامة، التنمية الثقافية، تنمية الكفاءات، تنمية النظام التربوي، ومن ثم يبدو الارتباط وثيقا بين تنمية الحقل التربوي وتنمية الكفاءات البشرية كمدخل أساسي من أجل تحقيق أحد أهم اتجاهات التقدم في الواقع المجتمعي متمثلا في تحقيق التنمية البشرية المستدامة:

لقد شكلت مؤشرات التعليم، سواء لدى الكبار أو الأطفال، حيزا مهما ضمن شبكة مؤشرات قياس التنمية البشرية؛ كما بلورها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ حيث أكدت على مجموعة من المرتكزات٢٥:

- الإنسان محور العملية التنموية، لكونه هدف مجمل البرامج التنموية من أجل تحسين ظروف ومستوى عيشه، ولكونه محرك الفعل التنموي من جهة أخرى؛ بذلك، فهو وسيلة وهدف في الآن ذاته.
- تكافؤ الفرص والإنصاف والمساواة وتحرير الطاقات تفتح المجال بشكل أوسع للبذل والعطاء والإسهام في التنمية.
- تنمية الطاقات البشرية وتأهيلها المستمر، يمثل أساس لجميع الخطط التنموية؛ لذا، ففي غياب عنصري الكفاءة والتأهيل، تزداد مخاطر فشل الرهان على التغيير والتطوير والارتقاء، خاصة مع بروز اقتصاد المعرفة.

في هذا السياق، كانت الحاجة ماسة لانفتاح النظم التربوية على مجال الفكر التنموي، من أجل تقييم التربية ومساهمتها في تحقيق التنمية الشاملة، وكمدخلي أساس للتطوير المستمر للمنظومة التربوية وكاستجابة لضرورة آنية ومستقبلية لمعالجة أحد أهم القضايا المصيرية في المجتمع المصري؛ المتمثلة

في الزيادة العددية المضطردة واحتياجاتها وكيفية تحويلها من عبء إلى طرف وعنصر أساسي في إحداث تنمية شاملة مستدامة؛ وهذا ما يلقي على الفكر التربوي والتربية عموما بأعباء جسيمة تستدعي قضية أخرى أثيرت في تاريخ الفكر التربوي وهي قضية الكم والكيف، وكيف يحدث التوازن بينهما مع تزايد مشكلات ارتفاع الكثافة الطلابية بالمدارس والفترات الدراسية المتعددة، كذلك المناطق المحرومة من التعليم الأساسي، مع وجود تباين في مستوى الطبقات الاجتماعية والخدمات المرتبطة بها، والذي تنعكس أثاره على المستوى العلمي للطلاب وبروز ظاهرة التباين التعليمي وغياب التلاميذ والرسوب، تقديم تعليم متطور يلبي احتياجات الأفراد والمجتمع بمستوى يتوافق مع أهداف التنمية الشاملة، ويمكِّن التربية من أداء دورها كأداة فاعلة من أدوات التنمية. وهنا تتحد أهداف الفكر التربوي بأهداف التنمية في اتجاه تحقيق أساس التقدم المتمثل في التحرر الإنساني؛ بمعنى تحرير الفرد والمجتمع من شتى صنوف القيود المادية متمثلة في الفقر والحرمان والمعنوية متمثلة في التبعية والإجبار بحيث يسمح بإطلاق قدرات الأفراد وتوسيع مجالات الاختيار أمامهم والانتفاع بهذه القدرات لصالحهم ، وتمكين المجتمع من السيطرة على شروط تجدده وتطوره٢٦، وبذلك لا يقتصر الفكر على البحث في النواحي النظرية والنموذجية، حيث يتطلب تحقيق النظريات والنماذج تحقيق الأسس الواقعية المبدئية مثل إتاحة الفرصة للجميع للتعليم ليس فقط من خلال القدرة الاستيعابية ولكن من خلال القناعة بمرونة العملية التعليمية والتحول في المسار التعليمي وهو ما يتطلب إعادة التأهيل والتعليم وتنويع أنماط التعليم وخصوصاً للشباب، وربط مخرجات التعليم بالاحتياجات المتجددة للعمل في المجتمع، وتنويع مصادر تمويل التعليم لمواكبة النمو المرتقب للإنفاق على التعليم.

- **القضايا والعوامل الخارجية**:

- **القضية الأولى**: **التحولات والتنافسية العالمية**:

عندما توقف النمو في البلدان المتقدمة على أثر الأزمة المالية التي وقعت في عامي ٢٠٠٩ـ ٢٠٠٨ ، استمر النمو في البلدان النامية في ظاهرة أثارت اهتمام العالم بأسره ، وكانت نهضة الجنوب التي اعتبرتها البلدان النامية بمثابة مؤشر طال انتظاره لإعادة التوازن إلى العالم موضوعا للكثير من المناقشات. غير أن هذه المناقشات ركزت على الجانب الاقتصادي متمثلا في نمو الناتج المحلي والنمو التجاري في قلة من البلدان الكبيرة، وأغفلت عوامل كثيرة شهدتها بلدان عديدة أخرى، واتجاهات جديدة قد لا تكون أقل تأثيرا على حياة الشعوب، وعلى المساواة الاجتماعية، والحكم الديمقراطي سواء أكان على الصعيد العالمي أم على الصعيد المحلي. ويظهر تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة عام ٢٠١٣ أن نهضة الجنوب هي نتيجة إنجازات متواصلة في التنمية البشرية، كما هي فرصة لدفع مسيرة التقدم البشري في العالم بأسره٢٧. وفي تقرير استقراء المستقبل العالمي الذي أستشرف ظهور

قوى جديدة وتحديات جديدة في عدة مجالات: الحوكمة، الأمن على المستوى القومي والدولي وزيادة الإرهاب، ويعرض التقرير أربعة سيناريوهات لوضع العالم ٢٠٢٠ ٢٨ يوضح من خلالها التقارب التنموي: الذي يعبر عن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، مما يترتب عليه إعادة تشكيل عملية التصنيف بين دول العالم، بالإضافة إلى نجاح الدول الآسيوية والدول النامية الأخرى في جذب الشركات العالمية ونقل التكنولوجيا، ومحاولة الدول العربية النفطية الاستفادة من عوائد الاقتصاد النفطي، لتجنب التراجع الاقتصادي والاجتماعي. كما يوضح محاولات استمرار هيمنة القطب الواحد: وأثر التغيرات المهمة التي تشهدها السياسة العالمية على وضع الهيمنة الذي تتمتع به أمريكا، والعمل على أن تظل واشنطن محتفظة بموقعها المهم فيما يتعلق بالسياسات الدولية، ومن المتوقع أن تتجدد علاقات التعاون بين الولايات المتحدة وأوروبا لاسيما فيما يخص منطقة الشرق الأوسط ، فضلا عن اتساع دائرة الخوف: نتيجة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وذلك عندما تسعى معظم الدول نحو تحقيق الأمن والحماية من خلال التسلح وفي ظل هذا السيناريو تنشأ دائرة واضحة من الخوف نتيجة الهجمات الإرهابية المتكررة، علاوة على امتلاك أسلحة الدمار الشامل.

- **القضية الثانية: تهديدات الهوية والسيولة الثقافية٢٩:**

نشأت السيولة الثقافية في المجتمع المصري من ارتباك المشهد الثقافي والتأثيرات المتناقضة في الوعي الجمعي نتيجة اضطرابات مؤسسات التعليم من تعليم أزهري ومدني وبريطاني وامريكي وغيرها من المؤسسات الأجنبية التي قررت الاستثمار من خلال التعليم، كل هذا اصبح له فكره ومنظوره الخاص ولم يعد هناك اي افكار وسطية ولا تقابل في الآراء الفكرية، كذلك كان للإعلام دور في إحداث هذه السيولة، حيث استحدث اشكال جديد للتأثير والتفاعل من خلال صناعة مشاهير واكسابهم كاريزما ظاهرية للتأثير على الناس لغرس أو محو أفكار ومبادئ وآراء ومعارف صحيحة أو مغلوطة وفق مصالح ومكاسب مختلفة الاتجاهات. ولعل السيولة الثقافية التي تخترق العالم نظرا لتطور وسائل الاتصال وانتشارها وما يواكب ذلك من اتساع حجم التبادل الثقافي العالمي تتطلب التركيز بشكل حتمي على هذه القضية لتقليل الفجوة بين ما يقوم به النظام التعليمي وما يتلقاه الشباب من معرفة وثقافة وخبرات خارج المؤسسات التربوية، لذا فإن هناك حاجة ملحة إلى تغير نوعي يحقق الحد من السيولة الثقافية وما تلزمه من معارف وقيم واتجاهات وإعادة تهذيبها وفق الأسس التربوية، وتحويل المدرسة بصفتها مؤسسة اجتماعية إلى مؤسسة تتفاعل بانفتاح مع المجتمع وإلى مركز للنقد وبناء للثقافة المطروحة، ولا يمكن ذلك بدون التركيز على تكوين ذهنيات منفتحة لديها قدرات متميزة تستطيع أن تحقق الاستفادة القصوى من التجارب والثقافات، خاصة في ظل الطفرات التقنية التي اجتاحت العالم ؛ فالواقع الافتراضي الذي يتيح مجالات تطبيقية واسعة تهيئ للمتعلمين الممارسة للعديد من المهارات والخبرات في إطار نظم برمجية متكاملة تجمع بين المعلومة والصورة والممارسة، وتحقق أهداف التعليم

والتدريب بشكل دقيق ينطلق من التطبيق نحو النظرية ومن المهارة نحو المعرفة.. هذا عدا الدور التقني لشبكات الإنترنت في تبادل المعلومات والحصول على المعارف وتوظيفها في ضوء أهداف برامج التعليم والتدريب لمختلف مستويات الدارسين العقلية والاختراق الاجتماعي التكنولوجي؛ لذا فالفكر التربوي في ضوء ذلك مطالب باستشراف حجم التحول واستقراء آثاره المحتملة على نظم التعليم والسياسة التربوية وعمليات التعليم والتعلم والتدريب، واستجلاء الإمكانات التقنية لتطوير العمل التعليمي والتدريبي وتوظيفها بجدوى اقتصادية تحقق أقصى عائد بأقل هدر قد ينتج عن سوء التوصيف الدقيق للاحتياج التعليمي والتدريبي، أو اختيار تقنيات وتجهيزات يتضح أنها لا تفي بالغرض أو أن تكون باهظة التكاليف بنسبةٍ تتجاوز مردودها، أو سريعة التقادم لا تحقق أهداف اختيارها لفترة طويلة نسبيا.

- **القضية الثالثة: التحولات المعرفية والتقنية٣٠**

التغير السريع الذي يشهده العالم يجعل المؤسسة المدرسية تفتقد تدريجيا الحيوية والدينامية المطلوبة، بل وتتحول أحيانا الى أداة إعاقة للتغيير لتقادم ما تقدمه من معارف تعجز عن فهم الحاضر واستشراف المستقبل، وفي المقابل فإن التطور التكنولوجي يتجاوز الحاضر الذي يتلاشى بسرعة أمام التدفق المتواتر للأفكار والتقنيات، وانطلاقا من التمييز بين مفهوم مجتمع المعلومات حيث تضاعف كم المعطيات المتوفرة وتيسر وصولها، وبين مفهوم مجتمع المعرفة الذي يقتضي عناية تربوية خاصة لتمكين الفرد من مفاهيم وأدوات البحث والاختيار والنقد؛ ومن ثم تكون ضرورة التحول التربوي؛ فالتكنولوجيا مهما بلغت من مستويات التطور و الذكاء فلن تكون بديلا عن المعلم الكفء بحدسه الإنساني، وحنكة الآلة لا تعوض حكمة المدرس التي تحيل على التجربة والخبرة ضمن متلازمة الوعي والفعل، فالمعلومة وإن كانت أداة للمعرفة، فهي ليست معرفة إلا بقوة الفعل الإنساني الذي أصبح مطالبا بالتحول والتطور السليم لتوجيه أدوات المعرفة والتقنية، وبدافع تكافؤ الفرص في استخدامها كي لا يكون عائدها محدود بين خاصة المجتمع.

- **الاتجاهات الرئيسية للفكر التربوي**

بعد تناول أهم القضايا والعوامل المعاصرة المؤثرة في الفكر التربوي سيتم تناول أهم الاتجاهات السائدة عالميا ومحليا من خلال الاستشهاد بعدة اتجاهات اعتمدتها المجتمعات لتحول الفكر التربوي٣١:

- **الليبرالية الكلاسيكية:**

يعتمد هذا الاتجاه على كيفية تناول المجتمعات للنظرية الليبرالية وتطبيقاتها متمثلة في التميز والنجاح في صفقات التجارة الدولية، وذلك بالاعتماد على نظرية النمو الباطني المنشأ، ومن أهم نماذج هذا الاتجاه تجربة اكتساب التنافسية على مستوى المؤسسة التي قدمتها التجربة الآسيوية (ماليزيا نموذجا)، حيث كان الفكر التربوي موجها لسوق العمل وانعكس ذلك في عملية رسم السياسات التعليمية؛ فتم تقسيم المراحل التعليمية وتحديد

المسارات التعليمية للطلاب والمستويات الإدارية المسئولة عن تنفيذها، كما عكست رؤية التعليم العالي هذا المدخل، حيث تسعى هذه الرؤية لجعل ماليزا مركزا متميزا في مجال التعليم العالي بحلول عام ٢٠٢٠ ٣٢.

كما يعمل الفكر التربوي المعتمد على هذا الاتجاه في نفس الوقت على إيجاد مستوى من التنسيق الفكري والذهني بين مختلف البرامج والجهود التربوية، للعمل على تدارك الأخطاء وإكمال الجهود المتتالية في اتجاه الهدف البعيد٣٣.

وهذا الاتجاه يعد اتجاها ناجحا خاصة في الدول والمجتمعات ذات الخلفيات الثقافية الكلاسيكية التي تركز على الصالح العام، والحفاظ على النواحي العقائدية والأعراف والخصائص الثقافية المميزة للمجتمع.

- **الاتجاه النيوليبرالي**:

وهو الاتجاه المعبر عن الفلسفة الليبرالية الجديدة التي تركز على المصالح الفردية لتشجيع الاندماج المستمر في الرأسمالية، ويركز هذا الاتجاه على الاستخدام الكفء للموارد، ويعتمد على قدرة المجتمع على توجيه وتركيز الموارد على الاستخدامات الفعلية في التوقيت والمكان المناسبين مما يقلل من تكرار العمل، ويعمل على توفير الموارد، ويُمكّن المؤسسات من التركيز على مهامها الأساسية، ولذلك كان التأكيد على الاستقرار السياسي ضمانا لنجاح هذه السياسات الاقتصادية، ولا يمكن أن يحدث هذا الاستقرار إلا إذا كان هناك عدالة ومساواة، ولذلك قد اتبع هذا المدخل العديد من السياسات مثل المحاسبية والحوكمة في الدول التي اتبعت هذا المدخل(أمريكا ودول شمال غرب أوروبا) ، وهنا برز دور الدولة المؤثرة المتنازلة عن الصيغ والسياسات المتصلبة والقادرة على حجب التوترات الاجتماعية والسياسية ٣٤، ومن خلال سياسات تعليمية تنموية تعطى مكانة متميزة لدور الإنسان في التنمية، وتنطوي على دعم وتثمين قدرات الأفراد، بهدف تحقيق أمثل استثمار ممكن للإمكانيات والموارد البشرية والمادية والتنظيمية المتاحة في المجتمع٣٥ .

وقد استغلت الدول التي اتبعت هذا المدخل ما توصلت إليه من تقدم تقني، وعملت على تحقيق مبدأ: تبادل المعرفة٣٦: وذلك بالربط التكنولوجي المعلوماتي بين المؤسسات مما يؤدي إلى تجنب احتفاظ مؤسسة معينة بالمعلومات، ويساعد على زيادة تدفق المعرفة بين المؤسسات والتركيز على مهام أوسع للحكومة، وقد أدت هذه السياسات إلى سياسات فرعية، من أهمها٣٧:

- إشراك المواطنين في صنع السياسات، وبالتالي تقليص المسافة بين الحكومة والمواطنين.
- استخدام أدوات التواصل المجتمعي في ترسيخ ثقافة التبادل المعرفي
- تبني مفهوم البيانات المتاحة لتمكن الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى المعلومات الحكومية بشكل يسير.
- تطبيق سياسة الإدارة الفاعلة، التي تتضمن القضاء على النمط البيروقراطي في العمل، والتحول إلى نظام اتخاذ قرار يعتمد على الحقائق.

- **الاتجاه الراديكالي** :

الذي يستند إلى نظرية العقد الاجتماعي وتحقيق العدالة بين الطبقات٣٨، ومن أهم مبادئه: تحقيق الحرية، والمساواة، وتكافؤ الفرص، وهذا ينطوي على حق الفرد في تقرير المصير، وتحقيق الذات، من خلال التوجيه الذاتي الديمقراطي؛ أي طبقا لما تؤهله قدراته واتجاهاته٣٩. وتمثل الهند نموذجا لتحقيق هذا المدخل، حيث أن عمليات الإصلاح الاقتصادي وما تتبعه من سياسات تقوم على التوافق بين هذه الإصلاحات والاتجاهات الاشتراكية المتأصلة في المجتمع فضلا عن ما تتسم به من تعددية دينية ولغوية تنعكس على سياساتها التعليمية، في محاولة لتحقيق هذا المدخل، وينعكس هذا المدخل على التعليم من خلال سياسات تعليمية وقائية حيث تتجه نحو الفئات التي يمكن أن تكون عرضة للتأثير السلبي جراء عمليات الإصلاح الاقتصادي في المستقبل المنظور من عملية التنمية؛ وتعمل على توجيه القائمين على التخطيط والتنفيذ وتنظيم العلاقات المتبادلة بين أنساق المجتمع القائمة للحفاظ على الفئات التي يمكن أن تتعرض للضرر، حيث إنها تعاون المخططين في تحديد الأولويات عند وضع الخطط التعليمية، وتركز على تحقيق النواحي الإنسانية للجهود التنفيذية؛ فهي تربط بين الفلسفة والمبادئ والقيم الأخلاقية٤٠.

ومن أمثلة ذلك: قانون التعليم الخاص بالقواعد والتفسيرات الدستورية الخاصة بتعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وما قد يطرأ من تغييرات جوهرية على هذه القواعد والتفسيرات، ما يساعد المسئولين على التمكن من وضع السياسات واتخاذ القرارات التي تتوافق مع هذه القوانين بما يحفظ حقوق هذه الفئات. حيث تتبع الدول المشابهة للهند بعض الإجراءات التي من أهمها٤١.

- شمول السياق المؤسس لممارسه السياسات ومنها السياسات التعليمية، حيث أن هناك ثلاث أنماط رئيسية للمؤسسات الأكثر ارتباطا برسم وممارسة السياسات:
  - ✓ المؤسسات السياسية وتشمل على الأحزاب السياسية.
  - ✓ المؤسسات الاقتصادية مثل طبيعة نظم الإنتاج والتجارة في الدولة.
  - ✓ المؤسسات الاجتماعية مثل مؤسسات العمل الخيري والتطوعي.
  - ✓ المؤسسات التثقيفية: مثل وسائل الإعلام والفن، ودور العبادة وما يمكن أن يتبعها من مؤسسات لخدمة المجتمع.

- **الاتجاه الإجرائي السائد في الواقع التعليمي المصري**:

أطلقت الدراسة الحالية على الاتجاه الذي ساعد مصر منذ عدة عقود الاتجاه الإجرائي؛ وهو يجمع بين أسلوبين للتغيير:

- **الأسلوب الجزئي**:

وهو يقوم على اختيار المكوّنات التي يعتبرها القائمون على النظام التربوي أساسية؛ والتي منها المناهج، والكتب الدراسية في مختلف المراحل التعليمية، والامتحانات، وإعداد المعلم ، والإشراف التربوي والتدريب والإدارة المدرسية،

والأبنية التعليمية وغيرها، وتتكوّن لجان قطاعية تتألّف من عدد من المتخصصين والإداريين والباحثين، وتعمل كل لجنة على تعديل مضامين القطاع المقصود وفق توجّهات اثبتت نجاحها في بعض التجارب الميدانية داخليا وخارجيا وكذلك توجهات مستمدة من المستجدّات في المجال، وبذلك لا يمثل التغيير مدخلا للتحول المطلوب؛ نظرا لأنه لا يتعدى إجراءات جزئية لا يتقدمها فكر وتخطيط ، ومعايير علميّة محدّدة مسبقا؛ وهو ما يجعلها عرضة لضعف الفعّالية، والفاعلية؛ كما أنه لا تخضع في أغلب الأحيان، إلى متابعة وتقييم في مختلف مراحل التغيير

- **توظيف الجودة الشاملة**:

وهو يقوم على عدد من المعايير منها التالية٤٢:

- المعيار القانوني: ويتطلّب تحريك قوانين المنظومة التربوية نحو الأفقية وليس نحو العمودية، ونحو المرونة ونحو الدينامية وليس نحو الجمود، ونحو الشراكة في اتخاذ القرار وليس نحو الفردية.
- معيار البيئة التحتية: ويستوجب تطوير البنية التحتية للتعليم على مستوى الشكل والمضمون. ويتمثل التطوير في أن تصبح للمؤسسات المدرسية فضاءات تستجيب لتنوّع الفعل التعليمي ومتطلّبات إنجازه، ويتطلّب تطبيق هذا المدخل وضع استراتيجية قصيرة ومتوسّطة المدى لارتباط ذلك بميزانيات مالية ليست دائما متوافرة بالقدر المطلوب
- معيار الفعل البيداغوجي: ويتمثّل في تحديد المعايير والمميّزات العلمية والمهنية والأكاديمية إلى جانب التخطيط العام للعملية التعليمية ويركز على حاجات المتعلم نفسه لتنمية شخصيته بما يمكّن من تحقيق متطلباته الحالية والمستقبلية عبر تقديم تعليم جاد ونافع، ويحقّق طموحاته العلمية والمهارية والأخلاقية ويقضي ببناء المناهج التعليمية وتحديد المعارف والمهارات والقيم مع الأخذ في الاعتبار حاجات المتعلم وحاجات البيئة المحيطة وحاجات سوق العمل؛ وفق نسق بيداغوجي يقوم على التكامل بين النظري والعملي، وعلى اختيار الطرائق التي تتمحور حول المتعلّم.
- المعيار الاجتماعي: ويركز على تقديم خدمة عالية مميزة لمكوّنات المجتمع بما فيها سوق العمل؛ إذ من المطلوب إنتاج منتج تعليمي ملائم لما هو مطلوب في سوق العمل أو لما هو في المجتمع....
- معيار الموارد البشرية: ويتعلّق بتأهيل الموارد البشرية في النظام التعليمي، وتمهينها، وتجويد أدائها، وإقامة جسور لتبادل الخبرات والتجارب والمعلومات، وتفعيل الفرد بما يحقق ذاته في إطار العمل والظروف التي تسمح له بتأديتها على أحسن وجه وبدرجة عالية من الإتقان.
- معيار التقويم: يمنح المتعلمون الشهادات التي يستحقونها استنادا إلى معايير ومؤشرات موضوعية وشفافة حفاظا على مصداقية المؤسّسة التعليمية.

وفي ضوء الطرح السابق توصلت الدراسة إلى أهم الاتجاهات المستقبلية للفكر التربوي

- **الاتجاهات المستقبلية للفكر التربوي**
- **الاتجاه الفلسفي الفكري والنظري(الرؤية)**:

تؤكد الدراسة الحالية على تكوين رؤية فلسفية تتكامل فيها ثلاثة أبعاد فلسفة العلم، والفلسفة الإنسانية، والفلسفة الأخلاقية (نظرية القيم)، ويتمثل

- البعد الأول في إلمام التربويين بأسس ما أطلق عليه كون : علم العلم؛ وهو نسق مركب يتألف من أفرع وجوانب كثيرة أهمها: البنية المنطقية للعلم، ومنطق تطور العلم، وسيسيولوجيا العلم، وتنظيم العلم، واقتصاد العلم، وطبيعة الإبداع، وسيكولوجيا النشاط العلمي ونظرية تنظيم العلم أو إدارة العلم باعتباره مؤسسة اجتماعية وغيرها من الأفرع، وهذه الجوانب جميعها تفيد التربويين في إدراك الظواهر التربوية في وحدة متكاملة مع بيان تأثير العوامل المختلفة عليها وتأثير كل عامل منها في الآخر، ومن ثم يمثل هذا المنهج في البحث أسلوبا ملائما للكشف عن أداء وتطور التربية كنسق خاص والإفادة بهذه النتائج في النظرية والتطبيق٤٣.
- أما البعد الثاني لهذه الرؤية يركز على عوامل تشكيل الإنسان وتكوينه، وفهم آليات التغيير والتنمية الإنسانية والاجتماعية والثقافية، والتركيز هنا على الجانب المعرفي في الشخصية الإنسانية، والذي يعد أساس لتفسير الأشياء والأفعال والأحداث؛ فالفلسفة التربوية يجب أن تسهم في التوصل لنماذج نظرية هادفة لمعرفة إدراكية تفسيرية، وتنظيم وإعادة تشكيل مجموع الحالات التي تتكون منها وبها الأحداث والوقائع والأوضاع والعلاقات وأشكال السلوك والممارسات وسياقات التعبير المختلفة، فهذا التشكيل والتنظيم يضفي عليها معنى أو دلالة كلية ويكشف مصادرها وأسبابها وإمكاناتها وفاعليتها وغايتها، كما يمهد بهذا لنقدها وتجديدها وتجاوز جمودها؛ وهذا ما يوضحه محمود أمين العالم عند تناوله لمفهوم التنظير بأنه الوعي المتسق المنظم الموضوعي الكلي الذي تتسق به خطواتنا وممارستنا الفكرية والعملية والتقييمية، وهو لا يبدأ من فراغ، بل هو ثمرة نماذج تراثية ومعرفية وخبرات اجتماعية وإنسانية سابقة وراهنة، مشروط بها ومتجاوز لها في الوقت نفسه، باعتباره - على الأقل - تفسيرا وتقييما لها، إن لم يكن قطيعة معرفية معها، أي إضافة إبداعية إليه٤٤.
- وهذا ما يرتبط بالبعد الثالث للرؤية الفلسفية: الفلسفة الأخلاقية؛ حيث أن هذه النماذج النظرية المذكورة لا يمكن التوصل إليها إلا بنقد العقل لذاته وبيئته من خلال المعايير الأخلاقية التي تسهم في الكشف عن مواضع الصحة والنمو في الفكر في تطبيقاته وممارساته، والمحاولات الدائمة لفهم العلل، وتصويب الاستدلال، والنظر، وتحليل الخطاب ومدى مواءمته للمتغيرات الراهنة بما يسهم في سلامة التأويل٤٥؛ وهذا لا يمكن أن يحدث إلا من خلال اختبار الفكر وربطه بالممارسة وفاعلية هذا الفكر في حل المشكلات

وتقييم الأداء والمردودية له؛ وخلق إمكانات وفرص تبادل المعرفة التربوية في ضوء الأهداف العاكسة للفكر التربوي فيما يخص المعطيات والمعلومات والخبرات والتجارب وتبادل الخلاصات والنتائج؛ وتحفيز المبادرات والجهود المتميزة؛ ضمن برامج ومخططات هذا الفكر.

- **ثانيا: الاتجاه الثقافي/ القيمي والاجتماعي (مبدأ الاستقلال الفكري)**٤٦:

يقوم هذا الاتجاه على البحث حول رؤى جديدة للمعرفة والقيم؛ حيث تطلبت ثورات المعرفة والتقنية والاتصال والتواصل ثورات موازية في الأوساط العلمية والمعرفية تهدف الشمول المعرفي والقيمي، والوصول لرؤى جديدة للأزمات المجتمعية سواء الموروثة أو الناتجة عن التحولات والمستجدات؛ وقد نجحت العديد من المجتمعات في توظيف هذا المدخل في تجاوز أزماتها وتحقيق التقارب بينها وبين المجتمعات المتقدمة؛ هذا التقارب كان مقترنا بتحقيق النمو المعرفي وتوظيفه اقتصاديا مما ولد رؤى جديدة لطبيعة الفجوات بين مجتمعات العالم ومحاولات دؤوبة في فهم ودراسة قيم القوى الانتهازية والعقل الكيدي والانتهازي للسيطرة والسيادة المستمرة وتمثل هدف هذه المحاولات في تحقيق مبدأ الاستقلال الفكري لكل مجتمع، وفي سبيل تحقيق ذلك يمكن تحديد عدد من المرتكزات لهذا المدخل:

- تحفيز المرونة المعرفية بمعنى حفز القدرة على إجراء التغيير في المعنى أو التفسير أو فهم مسألة أو استراتيجية العمل أو تغيير في اتجاه التفكير٤٧
- التكامل بين المعارف والعلوم والبحوث التربوية كجزء مما ينعكس على التخطيط العلمي والرؤية الشاملة وذلك انطلاقا من أهمية التكامل والتعاون بين مختلف التخصصات والمجالات والأنشطة، فالفكر التربوي حين يتم تصنيفه وتخصص أهدافه طبقا للتخصص الفرعي ولا تتكامل في النهاية فإن نتائجه وقيمته العلمية والتطبيقية تتضاءل بشكل ملموس للأسباب التالية:
  - ✓ أن هذا التصنيف يضعف قدرته في الكشف عن العلاقات والتفاعلات بين متغيرات العملية التربوية، والقضايا والمشكلات التي يتصدى لها وبالتالي إنتاج المعرفة، أو حل المشكلات الطارئة، أو صنع واتخاذ القرار.
  - ✓ أن هذا التصنيف يفتت المعرفة ويشتت الجهود التي تبذل؛ حيث إن أكثر المشكلات التربوية تفرض التكامل والتعاون والتنسيق بين التخصصات التربوية من أجل التصدي لها، وبذلك يمكن أن يكون للفكر تأثيره وأهميته في الواقع التعليمي، والعمل على تضييق الفجوة بينه وبين الواقع.
  - ✓ أن هذا التصنيف يتنافى مع طبيعة الظواهر التربوية في واقعها ومجالها الحيوي حيث أنها تتطلب دراسات متكاملة تعالج متغيراتها المتعددة، وعلاقاتها المتداخلة المتفاعلة، المتأثرة ببعضها، والمؤثرة في بعضها.

- **الاتجاه البيداغوجي**

يقوم هذا الاتجاه على ثلاثة محاور أساسية: الإبداع، والتحرر، وأخلاقيات المعرفة، والعملية التربوية باعتبارها عملية متكاملة، هذه المحاور يتقاطع فيها البعد التربوي والاجتماعي والإنساني والتواصلي؛ وهذا ما يفسح المجال أكثر للمبادرة والاجتهاد؛ ولاستثمار الخبرات الذاتية لأطراف هذه العملية التي تتخذ شكلا ثنائيا الأول: الكشف عن ايجابيات التحولات المعرفية في العملية التربوية، والثاني الكشف عن سلبياته، وقد تناولت العديد من الدراسات إيجابيات هذه التحولات خاصة تطبيقاتها التكنولوجية، ولكن من المهم التأكيد على أن هذه التطبيقات رغم انتشارها فإنها لم تؤثر التأثير المرجو في تطوير المستوى المعرفي والأخلاقي بل على العكس؛ كان لها نصيب ليس بقليل في ظهور عدد من السلبيات التربوية التي تتطلب تركيزا متزايدا من الفكر التربوي، وتركز الدراسة الحالية على السلبيات الآتية:

- خسارة الخبرة الحقيقية واستبدالها بالخبرة الافتراضية؛ والتخلي عن الخبرة الكفيلة بالتصور والتفكير التي تتطلبها القراءة على سبيل المثال
- الحرمان من أبسط شروط نمو العقل المتمثل في الافتقار إلى الرعاية والاهتمام والاحترام سواء على مستوى الطبقات الغنية أو الفقيرة؛ بسبب الافتقار أو الرفض الداخلي نحو اكتساب الخبرات والرعاية من الأسرة أو المدرسة وبالتالي الافتقار إلى محاولات التشخيص والتحليل والتخطيط والإنجاز والتقييم في الواقع المعاش، والاكتفاء بمحاولاتها في العالم الافتراضي
- اكتساب الماديات أو الأشياء أولوية وأهمية فائقة في مقابل الأشخاص أو الإنسان واتضح ذلك بشدة من خلال ملاحظة تأثير العالم الافتراضي، حتى أنه استحوذ على اهتمام الفرد وأصبح اعتبار وجوده وجودا حقيقيا يبدو غير قابل للمقاومة، وكأنه أساس الكائن البشري ومجتمعه وهميا
- توالد العنف والملل والجهل من تكرار الفكرة نفسها بأساليب مختلفة، أو الشيء نفسه في صور مختلفة، نتيجة إلحاح الأفكار وعرضها المستمر، وهنا يتضح أنه مع مكاسب البشرية في المعرفة هناك مكاسب كاذبة تتمثل في محاولات التجهيل، فضلا عن الجهل الكامن في المجتمع
- إفقار اللغة الأم وإفقار معرفتها واستخدامها من خلال استبدال مرادفاتها بمرادفات دخيلة، وبالتالي الافتقار إلى أهلية الفكر والتعبير، فاللغة هي وعاء الفكر وبالتالي الافتقار إلى الوعي والنقد
- احتقار الذات الناتج عن التقليل من معرفة الذات في مقابل المغالاة في معرفة الآخر ودوره الحضاري لدرجة نسيان من هم ومن الآخرون

وما سبق يتطلب تركيز المدخل البيداغوجي على الأسس والأصول الفكرية والعلمية والنموذج أو المثال العلمي، لدعم الأصول والقيم العلمية، العقلية الناقدة، القادرة على الابتكار والتحديد والتحليل والتفسير والرؤية الشاملة

بالربط بين الواقع المعاش والعالم الافتراضي من خلال توظيف التقنيات الحديثة بحيث تصبح جزء لا يتجزأ من العملية التعليمية.

- **الاتجاه السوسيو-ايكونومي: المحفزات والدعائم الذاتية للمجتمع** :

ينطلق هذا الاتجاه من جوهرية العلاقة بين علم الاجتماع والاقتصاد نتيجة التقارب الشديد بين العلمين وقام على إثره تصنيف دول العالم أولى وثان وثالث، وبالطبع كانت دول العالم الثالث هي الدول التي تخلفت عن طبيعة النظامين الاجتماعي والاقتصادي اللذان كانا يسودان العالم؛ وبالتالي انصب اهتمام هذا المدخل على دراسة النظم الاقتصادية المثالية التي يدخلها المجتمع بشكل تعمدي بقصد مساعدة الطبقات الضعيفة اقتصاديا أي الطبقات التي لا تستطيع بحكم وضعها الاقتصادي وبحسب قوانين الاقتصاد الحر أن تعيش معيشة ملائمة بدون تشريعات تحميها اقتصاديا وذلك كالعمال والمرضى والشيخوخة والعجزة والفقراء فالاقتصاد الاجتماعي يدرس المشروعات التي ينشئها المجتمع لمساعدة الطبقات الضعيفة اقتصاديا٤٨. وطبقا لما سبق فإن هذا الاتجاه يراعي خصوصية المجتمعات في إحداث التحول؛ وينطبق ذلك على المجال التربوي؛ فهذه الخصوصية هي التي تحدّد طريقة التعامل مع مضامين الفكر والواقع، كما تحدد الأبعاد التي ينبغي أن يُركز عليها التحول بالنسبة لكلّ مكوّن من مكوّنات المنظومة التربوية وفقا لمعاييرها الخاصة من خلال تحليل ورصد الإمكانات والقدرات التي تساهم في استيعاب التغييرات الناجمة عن التحول، ومن ثم تحقيق التوجّهات التطويرية التي يتضمنها الفكر، وقد حقق هذا الاتجاه نجاحا ملحوظا في المجتمعات الرأسمالية التي انتجت أسسه الفكرية لمواجهة شراسة الآثار المعيشية الناتجة عن السياسات الرأسمالية ، ونتيجة هذا النجاح تحاول بعض المجتمعات النامية اتباعه، ولكن النتائج تشير إلى إخفاق هذه المحاولات؛ ويرجع سبب هذا الإخفاق إلى تنفيذ هذا الاتجاه بمعاييره الخاصة؛ فهذا الاتجاه بهذا الأسلوب يحمل تناقض ذاتي -بين مسماه وهدفه وبين تطبيقه عندما يتم إملاءه وعندما يتم الاعتماد على معايير خارجية تحدث الازدواجية بين خطابين غير متّسقين؛ وهما الخطاب المصرّح به من جهة، والخطاب المطبّق فعليا في صورة أفعال وإنجازات من جهة أخرى، وهذا ما يحدث عند اتباع إملاءات البنك الدولي لنجاح الإصلاحات التربوية في مصر، والتي اعتمدت على معايير ثلاثة؛ التخطيط، والمساءلة العامة، والتحفيز.

- **المعيار التخطيط:**

عدّة مكوّنات منها بناء المدارس وتجهيزها، وإنتاج المواد التعليمية، وبناء المناهج التعليمية، وتدريب المدرّسين، وإنتاج مهارات مؤهّلة للتعامل مع المنافسة العالمية، ودعم الشراكة مع الأطراف والمؤسسات المتدخلة في قطاع التعليم،

- **معيار المساءلة عن الأداء:**

أن يشارك في المساءلة المعنيون بالتعليم: المتعلّمون، وأولياء الأمور، وأرباب العمل، علما أنّ المساءلة تستوجب العمل على توفير نظام من المعلومات والبيانات يكون دقيقا ومفصّلا ،

- **معيار التحفيز**

على إيلاء الحوافز مكانة مهمة في مشروع الإصلاح وربطها بالنواتج ومن هذه الحوافز: زيادة التشجيع على التعليم الخاص؛ ودعم التوجّه نحو منح المؤسّسات التعليمية قدرا أكبر من الاستقلالية والاعتماد الذاتي على إدارتها وتطويرها، وتمكينها من المشاركة في اتخاذ القرار وربط التمويل العام بالنواتج وبالابتكار، والترقيات للمدرّسين وربطها بمواصلة تحسين مهاراتهم التدريسية ومهاراتهم التعليمية.

ورغم أهمية هذه المعايير فإنها غير ملائمة للفلسفة الاجتماعية السائدة (طبيعة الظروف المجتمعية والحياتية) للمجتمع المصري، والملاحظ في هذه المعايير الآتي:

- التركيز على الجوانب المادية والتجهيزية مثل المباني والمواد التعليمية
- إخضاع العملية التربوية والتعليمية للمساءلة من أطراف غير موضوعية مثل فئات أولياء الأمور وفئات الطلاب التي لا تعي الأسس العلمية والمعرفية التي تقوم عليها التربية وتركز اهتمامها على سهولة الاختبارات والنتائج
- تبني الاتجاه الرأسمالي وتشجيعه بشكل واضح من خلال التشجيع على التعليم الخاص مما يضعف من تحقيق العدالة الاجتماعية والإنصاف التربوي

وتثبت الأدبيات التربوية التي تناولت دراسة التعليم في العقود الماضية أن المخرجات التعليمية كانت تتميز بالقدرات والميزات التعليمية التي كانت تؤهلها للمنافسة والطلب والقبول من جهات عربية وأجنبية مختلفة، رغم الظروف المادية الصعبة التي كانت سائدة حينذاك، وذلك لأن العملية التعليمية كانت خاضعة لمنظومة قيم تربوية جعلت جميع أطراف العملية التعليمية يتجاوزن ضعف الإمكانات المادية

ولذلك تركز الدراسة الحالية على أن يكون الاتجاه للتحول التربوي غير معتمد على الخبرات الخارجية فقط، وإنما معتمدا على أهم المحفزات والدعائم الذاتية في المجتمع المصري المتمثلة في المحفزات الثقافية المعنوية التي تثمن المحفزات المادية(الاقتصادية)، والتي تعد العامل الأهم في استثمار الإمكانات المادية مهما كانت ضئيلة، وتتمثل هذه المحفزات في الآتي:

- القوة الناعمة للمجتمع المتمثلة في الخصوصية الثقافية ورفع درجة الوعي والإدراك بخصائص الشخصية المصرية القادرة على مواجهة التحديات من خلال تشخيص ونقد كل ما هو مرضي أو ما يمثل أزمات (التنوير بمفهومه المتجدد)
- الميزة الأخلاقية (مثلت فجر تاريخ البشرية): ما تمتلكه الشخصية المصرية من أخلاقيات متأصلة مهما طفت على السطح ظواهر سلبية أو حدثت انتكاسات؛ مثل قبوله للآخر واستيعابه للاختلافات سواء في المعتقد أو العرق

- الإمكانات والقدرات البشرية المتمثلة في توليد الإرادة ورفع درجة الوعي بمستجدات ومتطلبات الظروف المتغيرة والتحديات والتحولات الاجتماعية

- **الاتجاه التنظيمي (الحوكمة):**

ويقوم على مسلّمة مفادها أنّ التنظيم الهيكلي هو أساس كل تطوير وكل إصلاح، وأنّ الثقافة السائدة في المؤسّسة التعليمية هي الضامنة لإرساء مناخ يدفع في اتجاه إصلاح المنظومة التربوية.

وهذا الاتجاه يقوم على عدة مبادئ:

- مبدأ التكاملية مع الخطة التنموية للدولة
- مبدأ التشاركية الواسعة، ومبدأ الواقعية والطموح المتزن
- مبدأ التكاملية الداخلية (داخل السياسة) والتوازن
- مبدأ تأكيد الدعم الكامل لجميع الجهات الشريكة

يتميز هذا الاتجاه بعدد من الخصائص التي تعتبر بمثابة شروط للأخذ به وإنجاحه٤٩؛

- المشاركة: وتعني إتاحة الفرصة للأفراد والجماعات للمشاركة في صنع السياسات ووضع قواعد لِلعمل شِريطة أن تكون هذه المشاركة منظمة وواقعية، وهذا يتطلب قدرا كافيا من حرية الرأي والتعبير وتكوين الوعي لدي المؤسسات وتنظيم المجتمع المدني بحيث يضطلع بدورة في هذه العملية، ويمكن أن تتحقق هذه مشاركة في التعليم بمشاركة الهيكل الإداري أو المؤسسة التعليمية، ولأولياء الأمور والتلاميذ والطلبة.
- الشمولية والتوافق: حيث يوجد العديد من الأطراف في المجتمع يسعى كل منها نحو أهداف خاصة به، وعليه فلابد هنا من خلق آلية للتوافق بين هذه الأطراف المختلفة ؛ بحيث يؤخذ بعين الاعتبار اختلاف الاهتمامات والآراء ووجهات النظر بين أفراد المجتمع من أجل الوصول إلى اتفاق على ما هو الأنسب للمجتمع ككلّ، أو للفئة أو للمجموعة المتخصصة والمهتمة بأحد الجوانب، وهذا الاتفاق والشمول يؤدي إلى سعي الجميع إلى تحقيق أهداف المجتمع (أو المؤسسة) وتغليبها قدرِ الإمكان على أهدافهم ومصالحهم الخاصة، هذه الخاصية ليست أمرا سهلا، وتتطلب تحديد وتبني الحلول الوطنية للمشاكل بناء على الاحترام والثقة بالآخرين وبالأطراف المشاركة سواء من قبل القطاع الخاص أو المجتمعات المدنية أو الحكومية مع تحمل اختلاف وجهات النظر.
- الاستقلالية في اتخاذ القرار: وتتمثل في أن تتخذ المؤسسة القرارات الراجعة لها بالنظر وذلك بالاستئناس بالقوانين والتراتيب المنظمة لوظائفها في مجال تخصّصها ؛ دونما ترخيص مسبق من الجهة العليا.
- المساءلة: ومفادها أن يخضع كلّ هياكل المنظومة التربوية، والمؤسسات التعليمية العامة والخاصة، والعاملون فيها ومختلف المتدخّلين الخارجين إلى المساءلة أمام من سيتأثرون بالقرارات المتّخذة.

- الشفافية: ولها وجهان: يتمثل الوجه الأوّل في اتخاذ القرارات بوضوح، والعمل على تنفيذها وفق الدستور والقوانين، أمّا الوجه الثاني فيتصل بتوافر المعلومات ويُسر الوصول إليها من قبل من سيتأثر بتطبيق القرارات المتّخذة.
- الكفاية والفعالية Efficiency & Effectiveness: وذلك في تحقيق المؤسسات لنتائجها المرجوة منها (الكفاءة/ الفعالية)، وفي حسن استثمارها للموارد البشرية والمالية والطبيعة المتاحة لتلبية الاحتياجات المحدودة (الكفاية)، أي العلاقة بين نتائج العمل المنجز والتكلفة المالية، والكفاءة في مجال استخدام الموارد المادية والبشرية.
- المساواة والشمول: وتتجسّم في أن تشعر فئات المجتمع بأنّها معنية بما يجري في المؤسّسة التربوية، وأنها غير مستبعدة من اتخاذ القرار، وعموم الفائدة على الجميع.
- والملاحظ أنّ العمل بمقتضى الحوكمة يؤثّر في جميع مكوّنات المنظومة التربوية؛ ومن أوجه هذا التأثير: التنمية المهنية، ودعم عملية التعليم والتعلم، وما توفره المؤسّسة المدرسية من إمكانات تساعد في التجديد، والتشجيع على المبادرة الإبداعية والاستخدام الأمثل للتقنيات الحديثة، ممّا ينعكس إيجابا على مخرجات التربية والتعليم خصوصا في ظلّ نظام ديمقراطي في التعامل يقوم على المشاركة، والتوافق المتبصّر، ودعم المؤسسة المدرسية من قبل المجتمع المحلّي المشارك أصلا في اتخاذ القرار، ولعل هذا هو المدخل الذي يتم اتباعه للتحول التربوي في زمن إجراء هذه الدراسة، وحيث إن الحوكمة في المجال التربوي مفهوم جديد نسبيا فإنه يواجه العديد من الصعوبات، خاصة وأنه يتميّز عن غيره من المداخل بكونه يُعنى بإصلاح الهيكلية الإدارية العامة للمنظومة التربوية ولا يباشر الإصلاح البيداغوجي بصفة مباشرة؛ وإنما بصفة غير مباشرة، وربما تعد هذه الملاحظة محور نقد المتخصصين؛ لذا وجبت متابعته عند التطبيق ليشمل كلّ مكوّنات المنظومة التربوية.

- **خاتمة**:

يقول كانط: "ثمة اكتشافان يحق للإنسان أن يعتبرهما من أعقد الأمور: فن حكم الناس وفن تربيتهم، ومن المؤكد أن هذا التعقيد ينبثق من درجة التعقيد الهائلة للطبيعة الإنسانية وبالتالي الطبيعة المتعلقة بالفكر التربوي وفلسفة التربية التي تشكل بذاتها حجر الزاوية في أية ممارسة تربوية على وجه الإطلاق؛ فالتربية ليست مجرد ممارسات أو مهارات بسيطة مرتبطة بالتدريس فحسب كما يظنها البعض، بل هي بناء فكري ينطلق من أعمق القضايا الفكرية والوجودية للإنسان والإنسانية وأكثرها شمولا، ويتجلى هذا البناء في صورة فكرية ذات طابع فلسفي يتقدم على غيره في توجيه مسار الحياة التربوية والإنسانية برمتها نحو آفاق إنسانية جديدة ومتجددة

- **قائمة المراجع**:

١ - تم الرجوع إلى مجلس الوزراء(٢٠١٠)، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مشروع الألفية، (عرض لتقرير حالة المستقبل ٢٠١٠).

٢ - عبد المعطي، عبد الباسط(٢٠٠٥)، التحولات العالمية والتنظير للطبقات الاجتماعية في علم الاجتماع المعاصر، مجلة الملتقى، المغرب، العدد ١٣، ص -ص ٤١ -٦٢.

٣ - Megan Crawford(2014); Developing as an Educational Leader and Manager ,Plymouth University,2014.

٤ - جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم(٢٠١٤)، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي (٢٠١٤ - ٢٠٣٠).

٥ - أبو الهدى، حسام الدين، ومحمد، أمال ربيع كامل (٢٠١٤)، البحث التربوي بن حمى الأرقام والأبعاد الغائبة، البحث التربوي بين حمى الأرقام والأبعاد الغائبة، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، كلية التربية، العدد ٣، الجزء ٢، ٢٠١٤، ص -ص ١ - ٤٨

6- Braud(1999). « Violence symbolique, violence physique. Éléments de problématisation », dans Jean Hannoyer (dir.), Guerres civiles. Économies de la violence, dimensions de la civilité, Paris , Karthala-Cermoc.

٧ - بحوت، إدريس(٢٠١٧)، البحث التربوي وعلاقته بترشيد الممارسات البيداغوجية الصفية (الديداكتيكية)، مجلة الوعي الإسلامي - وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – الكويت، العدد ٦٢٩، سبتمبر - أكتوبر ٢٠١٧ م ، ص -ص ٤٤ -٤٥.

٨ - يمكن الرجوع إلى:

- العطار، سلامة صابر ، عبد الفتاح سعيد إبراهيم(١٩٩٣)، البحث التربوي وعملية صنع القرار ورسم السياسة التعليمية في ج .م .ع (دراسة تحليلية نقدية) : مؤتمر السياسات التعليمية في الوطن العربي، رابطة التربية الحديثة وكلية التربية، جامعة المنصورة، المجلد الأول، يوليو ١٩٩٣.

- عبد الموجود، محمد عزت(١٩٩٣)، الفجوة والجفوة بين البحث التربوي وصناعة السياسة التعليمية، (الأسباب – التداعيات – الحلول)، مجلة البحث التربوي، السنة الأولى، المجلد الأول، العدد الأول، القاهرة : المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، يناير ٢٠٠٢.

- حسيني صلاح الدين محمد(٢٠٠٥)، تعزيز دور البحث الفلسفي التربوي في تطوير نظام التعليم المصري، مجلة مستقبل التربية العربية، العدد السادس والثلاثون، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، يناير ٢٠٠٥.

٩ - النقيب عبد الرحمن عبد الرحمن(٢٠١٠)، المعرفة التربوية التي نريد، ضمن المؤتمر العلمي الثاني عشر(حال المعرفة التربوي المعاصرة: مصر نموذجا)،كلية التربية، طنطا نوفمبر ٢٠١٠.

١٠- أبو عامود، محمد سعيد(٢٠١٣)، نحو بناء الدولة العصرية، مجلة الديمقراطية: السنة ١٢، العدد ٤٧، يوليو ٢٠١٣.

١١ - تم الرجوع إلى:

-داود، عزيز حنا(١٩٩٣م)، أزمة الفكر التربوي الجامعي والمجتمع، مجلة التربية المعاصرة، السنة العاشرة، العدد ٢٨، ١٩٩٣، ص -ص ٣٩ - ٦٧.

-فراي، فران(١٩٩٩م) بعض الأفكار عن اتجاهات البحث التربوي: مجلة المستقبليات، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، مارس، ١٩٩٩، ص – ص ٤٥٠ – ٤٥٨.

-أبو الهدى، حسام الدين، ومحمد، أمال ربيع كامل (٢٠١٤)، مرجع سابق

١٢ – تم الرجوع إلى:

-بورن، إيدموند ج(٢٠١٥م)، التغير العالمي: من أجل بشرية أكثر إنسانية، ترجمة: سماح خالد زهران، المركز القومي للترجمة، القاهرة

-علي، نبيل(٢٠٠٩)، العقل العربي ومجتمع المعرفة(مظاهر الأزمة واقتراحات بالحلول ج١)، الكويت، عالم المعرفة، العدد ٣٦٩، نوفمبر ٢٠٠٩.

١٣ – تم الرجوع إلى: ميخائيل، ناجي ديسقورس(١٩٨٩م)، مجلة رابطة التربية الحديثة، مؤتمر: نحو رؤية نقدية للفكر التربوي العربي المجلد ٢، يوليو ١٩٨٩م، ص –ص ٤٩٢ – ٥١٨، القاهرة.

١٤ – تم الرجوع إلى:

-كروزيه، مايكل(١٩٩٨م)، فكر تربوي جديد، مجلة مستقبليات، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، المجلد ٢٨، العدد ٤، ديسمبر ١٩٩٨م.

١٥ – تم الرجوع إلى:

-عبد المعطي، عبد الباسط(٢٠٠٥)، التحولات العالمية والتنظير للطبقات الاجتماعية في علم الاجتماع المعاصر، مجلة الملتقى، المغرب، العدد ١٣، ص –ص ٤١ –٦٢.

عبد المجيد، حنان محمد(٢٠١١)، التغير الاجتماعي في الفكر الإسلامي الحديث: دراسة تحليلة نقدية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة.

١٦ – تم الرجوع إلى

-الكشو، منير(٢٠١٧م)، قراءة في كتاب أفكار ضد التيار: مساهمة للرفع من مستوى التعليم لأحمد بوعزي، مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر،المجلد ٥، العدد ١٩، شتاء ٢٠١٧، ص –ص ١٢١ –١٢٨.

١٧ – داود، عزيز حنا(١٩٩٣م)، مرجع سابق.

١٨ – سكران، محمد محمد (٢٠١٠م)، البحث التربوي من منظور نقدي ، المؤتمر العلمي العاشر لكلية التربية بالفيوم (البحث التربوي في الوطن العربي . رؤى مستقبلية) – مصر ، مجلد ١، أبريل ٢٠١٠م، ص –ص ١ –١٦.

١٩ –تم الرجوع إلى:

-سكران، محمد محمد(٢٠١٠م)، مرجع سابق.

-كروزيه، مايكل(١٩٩٨م)، مرجع سابق.

-ميخائيل، ناجي ديسقورس(١٩٨٩م)، مرجع سابق.

٢٠ – مصطفى، نادية وآخرون(٢٠١١م)، التحول المعرفي والتغيير الحضاري، سلسلة قراءة في الفكر الحضاري لإعلام الأمة، دار البشير للثقافة والعلوم، ط١، ٢٠١١، القاهرة، ص ٢٩، ٣٠

٢١ – علوش، إبراهيم وآخرون(٢٠١١م)، التحولات والثورات الشعبية في العالم العربي(الدلالات الواقعية والآفاق المستقبلية)، تحرير: حامد عبد الماجد القويسي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عدد ١٥، ط ١، ٢٠١١.

22- Shombit Sengupta(2015); Corrugated Slices: The Social Jalebi, International Management. Strategy Consultant, 2015.

٢٣ - بن نبي، مالك(٢٠٠٤م)، شروط النهضة، دار الفكر، دمشق، ط ٤، ٢٠٠٠م، ص٥٠.

٢٤ - مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار(٢٠١٣م)، واقع التعليم في مصر ...حقائق وآراء، تقارير معلوماتية، تقرير دوري يصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء، السنة السابعة، العدد ٦٨، مارس ٢٠١٣، ص٨

يمكن أيضا الاطلاع على:

- مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠١١م)، قضايا النشء والشباب المصري (التعليم والعمل والهجرة)،تقارير معلوماتية، تقرير دوري يصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء، السنة الخامسة، العدد ٥١، مارس ٢٠١١.

٢٥ - اليونسكو(٢٠١٠م، ٢٠١٦م)، تقارير التنمية البشرية .

٢٦ - العيسوي، إبراهيم (٢٠٠١)، التنمية في عالم متغير(دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها)، القاهرة، دار الشروق.

٢٧ -اليونسكو(٢٠١٣م)، تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٣

٢٨ - شقوير، عبير، و صقر، مصطفى لطفي(٢٠٠٦م)، قضايا مستقبلية (قراءة في أحوال المستقبليات العالمية والإقليمية والمحلية)، سلسلة ربع سنوية تصدر عن مركز الدراسات المستقبلية التابع لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء العدد ١، أغسطس ٢٠٠٦

يمكن أيضا الاطلاع على:

- عبد الحفيظ، علاء، وأخرون(٢٠٣٠م) مستقبل النظام العالمي في عام ٢٠٣٠(رؤية مستقبلية لدور خارجي يحقق رؤية مصر ٢٠٣٠)، إشراف: محمد إبراهيم منصور، مركز الدراسات المستقبلية التابع لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء أكتوبر ٢٠٠٩

٢٩ - تم الرجوع إلى:

- فايز، ديانا(٢٠١٧م)، توصيات الصالون الثقافي الاول : السيولة الثقافية في مصر أزمة ام تطور ، مايو ٢٦، ٢٠١٧م، المركز المصري للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، متاح على الموقع الإلكتروني: http://efsregypt.org/

- دينينغ، مايكل(٢٠١٣م)، الثقافة في عصر العوالم الثلاثة، ترجمة: أسامة الغزولي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد ٤٠١، يونيو ٢٠١٣.

- آل غور(٢٠١٥م)، المستقبل(ستة محركات للتغيير العالمي) الجزء الأول، ترجمة: عدنان جرجس، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد ٤٢٣، أبريل ٢٠١٥م.

٣٠ - تم الرجوع إلى:

- غورفيتش جورج(٢٠٠٨م)، الأطر الاجتماعية، ترجمة: خليل أحمد خليل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط٣، ٢٠٠٨م، ص ١١٣

٣١ - داغر، ألبرت(٢٠١٢م) من أجل سياسة تنموية عربية، منطلقات مغايرة للطرح النيوليبرالي، منتدى المعارف، ط ١، ٢٠١٢م.

٣٢ - يمكن الرجوع إلى: محمد عبد الغني رمضان، وهدى رجاء القطقاط: تطوير التعليم بمحاكاة النموذج الماليزي، ورقة سياسات صادرة عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ٢٠١٢م.

33 - Peter Dorey ; Policy Making In Britain, University of Cardiff, 2014.

٣٤ - منصور، محمد إبراهيم (٢٠٠٧): الطريق الثالث خيار الألفية الثالثة، سلسلة قضايا مستقبلية، مركز الدراسات المستقبلية التابع لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء، فبراير ٢٠٠٧.

يمكن الرجوع أيضا إلى:

- الغزامي، عبدالله(٢٠١٣م)، الليبرالية الجديدة (أسئلة في الحرية والتفاوضية الثقافية)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ٢٠١٣.

35 - John Hartley and others; Creative Economy and Culture Challenges, Changes and Futures for the Creative Industries, Curtin University(2015), Australia and Cardiff University, UK,2015.

٣٦ -مركز الدراسات المستقبلية() نشرة أخبار المستقبل(المستقبل في عيون العالم – الحكومة في المستقبل، مرجع سابق.

٣٧ - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء: عناصر النجاح لتطبيق إدارة المعرفة بالمؤسسات(بعض النصائح لتطبيق إدارة المعرفة)، نشرة إدارة المعرفة، نشرة شهرية، العدد الخامس، يناير ٢٠١١.

٣٨ - منى سالم وأخرين: ما بين الفساد والحكم الرشيد(نحو تحقيق العقد الاجتماعي والأهداف الإنمائية)، مركز العقد الاجتماعي، ٢٠١٠.

٣٩ - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء: دولة العدل الاجتماعي(مركزية القيمة ولا مركزية الحكم)، أوراق للحوار، إصدار دوري - الإصدار الأول - ٢٠١١.

40 - Laura Rothstein and Scott F. Johnson; Special Education Law, University of Louisville Louis D. Brandeis School of Law, 2013.

41 - V Kumaraswamy; Making Growth Happen in India (A Road Map for Policy Success), Columnist, Business Line and Business Standard,2014.

٤٢ - بن فاطمة، محمد(٢٠١٢)، المداخل لإصلاح المنظومة التربوية، متاح على الموقع الإلكتروني: http://kenanaonline.com

٤٣ - كون، توماس: مرجع سابق، ص ١٠.

٤٤ -العالم، محمود أمين(١٩٩٥)، الهشاشة النظرية في الفكر العربي المعاصر، كتاب قضايا فكرية – الفكر العربي على مشارف القرن الواحد والعشرين، الكتاب الخامس والسادس عشر يوليو ١٩٩٥، ص ٩.

٤٥ - العتربي، محمد فتحي محمد(٢٠١٠م)، الوعي المقاصدي عند الأمام الشاطبي، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الثاني عشر(حال المعرفة التربوي المعاصرة: مصر نموذجا)،كلية التربية، طنطا نوفمبر ٢٠١٠.

46- Eugene Heath and Byron Kaldis(2018), Review of "Wealth, Commerce, and Philosophy: Foundational Thinkers and Business, Journal of Business Ethics, forthcoming, Academia ©2018, https://www.academia.edu

٤٧ - جرار، أماني غازي(٢٠١٣م)، إبداع التفكير بين البعد التربوي والفكر الخلاق، دار وائل للنشر والتوزيع ط١ الأردن، عمان.

٤٨ - إبراهيم، أحمد جاد(٢٠١٠م)، علم الاجتماع الاقتصادي، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، العدد ٦٣٤، أكتوبر ٢٠١٠، ص ٣١.

٤٩ -تم الرجوع إلى:

- عطوة، محمد إبراهيم وعلي، فكري محمد السيد(٢٠١٢م)، حوكمة النظام التعليمي مدخل لتحقيق الجودة في التعليم، مجلة كلية التربية بالمنصورة -مصر ، ع ٧٩، ج ٢، ٢٠١٢.

-خليل، والعشماوي(٢٠٠٨م)، الحوكمة المؤسسية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨.

- United Nations, Economic and Social commission for Asia and The pacific, "What is good governance"? https://www.unescap.org/

- Biswajit Satpathy, and others(2013), UNESCAP's characteristics of good governance from the philosophy of Bhagavad-Gita and its contemporary relevance in the Indian context, Int. J. Indian Culture and Business Management, Vol. 7, No. 2, 2013, p.192-212.